

التطور الدلالي في التراكيب النحوية

في قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة

**Semantic development in grammatical structures
In the decisions of the Arabic Language Academy in Cairo.**

م.د محمد صالح ياسين الجبوري

Instructor Dr. Mohammed Saleh Yassin al-Jubouri

جامعة ديالى / كلية التربية للعلوم الإنسانية

Diyala University / College of Education for Human Sciences

الموقع الالكتروني : [mhmed_saif @ ymail.com](mailto:mhmed_saif@ymail.com)

كلمة المفتاح [دلالة] : [indication]

ملخص البحث

يقوم هذا البحث على دراسة ((التطور الدلالي في التراكيب النحوية في قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة)). إذ تضمنت هذه دراسة التطور الدلالي عند اللغويين المحدثين ومظاهره ، ومنها : التخصيص الدلالي ، والتعميم والانحطاط والرقى والتغير في مجال الدلالة، ثم بيّن بعد ذلك الدلالة عند مجمع القاهرة وكيف نظر المجمعيون إلى الدلالات المجازية ؟ وبيان موقف المعجمات اللغوية من لفظة (الدلالة) ومعانيها ومشتقاتها ؛ ثم انتقلنا بعد ذلك إلى دراسة التطور الدلالي في التراكيب النحوية في قرارات المجمع التي استندت إلى ما جاء به الأعضاء من بحوث ودراسات ومذكرات قُدمت إلى المجمع عن طريق لجنة الأصول ، إذ بدأنا بدراسة : دخول الألف واللام على (كل) و(بعض) ، ثم انتقلنا إلى موضوع (التضمين) الذي بدأناه بالتعريف اللغوي والاصطلاحي وشروطه، وبيان موقف الأعضاء منه ، وانتقلنا بعد ذلك إلى التحول الدلالي للفظ (حيث) وموضوع (أفعل التفضيل) ودرسنا فيه قرار المجمع الذي تمخض عن إصدار مجموعة شروط

فيه ، ثم انتقلنا بعد ذلك إلى موضوع (النعته بالمصدر) وتحدثنا بعده عن خروج أسلوب الاستفهام إلى دلالات متنوعة عن طريق المجاز، ودرسنا بعد ذلك استعمالات الأساليب النحوية في التعبيرات العصرية التي رصدها المجمع من خلال التطور الحضاري الذي تمر به اللغة العربية، ومنها :

دلالة لفظة (مادام) العصرية، والدلالة الجديدة لحرف (الباء) ، ومجيء (ذات) للدلالة على معنى (نفس) و(عين) ، ودلالة (لا) المحدثه . المركب المنفي ، ودلالة (حتى) العصرية ، وإخراج (غير) من باب الاستثناء .

ومن خلال ما تقدم اعتمدنا في هذه الدراسة على قرارات المجمع في دوراته المختلفة ، ومحاضر جلساته ، وبحوث الأعضاء ومذكراتهم ، ومعجمات المجمع اللغوية ، وكتب القدماء والمحدثين ، واعتمدنا في مواطن الاستشهاد على القرآن الكريم ، والأمثال ، وأشعار العرب ..

وبعد.. فقد ختمنا دراستنا لهذا الموضوع بأهم النتائج التي توصلنا إليها .

أولاً : التطور الدلالي :

التطور الدلالي ظاهرة شائعة في جميع اللغات في العالم ولاسيما اللغة العربية ، وهي اللغة الحيّة المتطورة خلال مراحل نموها وأطوارها التاريخية ، إذ ((تنمو وتستعمل وتنتقل من جيل إلى آخر لتعبر عن أفكارهم وحياتهم ، وهي في انتقالها تؤثر وتتأثر فتموت ألفاظ وتحيا أخرى ، وتضيق ألفاظ وتتسع أخرى بدلالاتها...))^(١) إذ أجمع اللغويون المحدثون على أنّ التطور في اللغة أمر حتمي ، وهو ذلك التغيير الذي يطرأ على أهم الظواهر الدلالية والصوتية للغة ، وكلتا الحالتين في تغير وتطور مستمرين ، وذلك كله نتيجة عوامل مختلفة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحياة الأمم في مجالاتها كافة^(٢).

وقد عني اللغويون المحدثون بظاهرة التطور الدلالي وأولوها عناية كبيرة في مصنفاتهم الدلالية ، ومن هؤلاء الأستاذ الدكتور أحمد مختار عمر ، ورمضان عبد التواب ، وإبراهيم أنيس الذي يرى أنّ التطور الدلالي شيء مألوف في جميع اللغات وظاهرة شائعة في اللغات الحيّة كلّها التي تنمو ألفاظها ، وتؤثر وتتأثر فتموت ألفاظ وتحيا أخرى ، وأحياناً تضيق ألفاظ وتراكم وأسابيب نحوية وصرفية وتتوسع آخر في دلالاتها . كأنّها كائن حيّ ويستطيع أن يلمسها كلّ دارس لمرحلة نمو اللغة وأطوارها التاريخية^(٣). أما الدكتور رمضان عبد التواب فقد تتبع التطور الدلالي للكشف عن نمو اللغة، ويعزو ذلك إلى سلوك الإنسان نحو التقدم في جميع مقومات حياته الخاصة والعامة ، ومن ثمّ الحاجة إلى تنمية لغته لتتماشى مع حياته الجديدة^(٤).

وقد درسَ علماءُ اللغة المحدثون التطور الدلالي وحددوا أسبابه وعوامله ووضحوا خصائصه ، وبيّنوا مظاهره^(٥).

وهي على النحو الآتي:

١- **تخصيص الدلالة** : عُنِيَ أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة بمظاهر التطور الدلالي ولاسيما التخصيص الدلالي ، وهو تحويل دلالة اللفظ من المعنى العام الواسع إلى المعنى الجديد. ويمكن القول إنّ التخصيص هو ((نتيجة إضافة بعض الملامح التمييزية للفظ ، فكلما زادت الملامح لشيء ما قل عدد أفراده))^(٦) .

أما السيوطي فقد عقد فصلاً للتخصيص الدلالي سمّاه في العام المخصوص : ((وهو ما وضع في الأصل عاماً ، ثم خُصَّ في الاستعمال ببعض أفراده))^(٧). فيمكن التمثيل لذلك بقولنا : (كتاب) تتكون في أذهاننا صورة معينة تأخذ شكل الكتاب. لذا فهي ما زالت عامة؛ إذ يمكن أن يكون الكتاب، القرآن الكريم، أو كتاب الطالب، أو المكتبة ، أو الكتاب المصور أو ربما عقد الزواج ... الخ من دلالات لفظة (كتاب). فإذا أردنا تحديد دلالة الكتاب أو تخصيصها نقول: كتاب سيويبه أو كتاب عمرو.

فإن أردنا التخصيص أكثر قلنا : كتاب عمرو للغة العربية . ويمكننا إدخال صفات وإضافات تخصص دلالة الكتاب تخصيصاً تاماً^(٨). ويمكن تخصيص الألفاظ بطرق أخرى غير طريقة إدخال الإضافات . وذلك أن يتعارف الناس دلالة معينة للفظ، ومع مرور الزمن تصبح دلالة اللفظة واضحة محددة^(٩). فمثلاً كلمة (حريم) كانت تدلُّ على كلِّ محرم ، وأصبحت الآن تطلق على النساء^(١٠).

٢- **تعميم الدلالة** : التعميم في اللغة فهو : الشمول والانتساع في الأمر، فنقول :
عممهم الأمر يعمهم عموماً شملهم^(١١).

أما التعميم في المفهوم الاصطلاحي : وهو انتقال دلالة اللفظ من معناه الخاص
المقتصر عليه إلى معنى أعم وأشمل ، بعبارة أخرى هو انتقال اللفظة من معنى
ضيق إلى معنى أوسع وأشمل ، ويطلق على التعميم في بعض الأحيان توسيع
المعنى ؛ لأنه من خلاله يتم توسع معنى اللفظ ودلالته لتنتقل من معناه الأصلي
(الحقيقي) الذي يدل عليه إلى دلالة أعم وأشمل، نحو كلمة (منحة) التي كانت تعني
في أصل الوضع أن يُعطى الرجل ناقة أو شاة لينتفع بها، ثم توسع مدلولها فصارت
تُطلق على كل عطية أياً كان نوعها ، ومن ذلك : نقول: حصل فلان على منحة
دراسية ، أو منحة مالية ، أو منحة عقاري للموظف أو غير ذلك .

فالتعميم : إذن عكس التخصيص أو الخاص وأقل شيوعاً . ومن ذلك ما ذكره
ابن فارس نقلاً عن الأصمعي أن أصل الورد إتيان الماء فصار إتيان كل شيء
ورداً^(١٢). وقال ابن دريد في الجمهرة : النجعة أصلها طلب الكلاء ثم كثر فصار كل
طالب حاجة منتجعاً^(١٣)، ومنها لفظة (البأس) التي كانت خاصة بالحرب فقط ، ثم
عممت هذه اللفظة فأصبحت تُطلق على كل شدة ، ومن الانتقال من الخاص إلى
العام ، قولهم: (فلان رفع عقيرته) أي صوته ، وأصل ذلك أن رجلاً عقيرته رجله
فرفعها وجعل يصيح بأعلى صوته فقيل بعد ذلك لكل من رفع صوته رفع عقيرته .
ومن تعميم الدلالة تحويل الأعلام إلى صفات ، فمثلاً : يطلق (نيرون) على
كل مجنون وطاغية، وكذلك تطلق لفظة (حاتم) على كل شخص كريم؛ و(عرقوب)
على كل من يخلف الوعد ، وهكذا .

وفي اللغة يطلق على الطفل إذا فقد والده قبل البلوغ يتيم ، وإذا فقد والدته
العجى ، وإذا فقد الاثنين فهو لقيم^(١٤).

إذ عممت دلالة اليتيم على الدلالات السابقة ، وفي التوسع اللغوي تُطلق لفظة
(مكتب) على الطاولة الخاصة بالكتابة أو ما يسمى بالميز، ثم توسع هذا المعنى.
فأصبح يُطلق على المكتب الهندسي ، ومكتب المحامي ،... وغيرهما .

إذ نلاحظ أنّ التعميم والتوسع أضافا للغة دلالاتٍ أُخر مما يتيح للمتحدث مجالاّ واسعاً لاستعمال اللفظ والمعنى الذي يريده.

فنلمس ظاهرة التعميم الدلالي كثيراً في بحوث أعضاء المجمع مما تسهم في عملية التطور الدلالي للتركيب النحوية والصرفية التي تمر به اللغة العربية .
أما أسباب التعميم: فيرجع التعميم في دلالات الألفاظ إلى سببين رئيسيين هما :
١- الجهل وقلة المحصول اللغوي:

يحتاج المتكلم في أثناء الكلام إلى التعبير عن معنى كاملٍ في نفسه؛ ولكن لا يسعفه محصوله اللغوي باللفظ الدال على ما بداخله ، فيلجأ إلى لفظ آخر يدلُّ عليه وعلى غيره، ويضطر المتكلم إلى النطق به، رغبة في إيصال المعنى المراد ، فإذا اضطر إليه مرةً أخرى نطق به حتّى يكون ذلك عادة له، وإذا بهذا اللفظ ينتشر بين الناس، وتعمم دلالاته بعد أن كانت خاصة ((وكثرة استخدام الخاص في معانٍ عامة عن طريق التوسع تزيل مع تقادم العهد خصوص معناه وتكسبه العموم وكثرة استخدام الكلمة في معنى مجازي تؤدي غالباً ...))^(١٥) وأكثر ما يكون ذلك عند الأطفال بسبب ((قصور محصولهم اللغوي وقلة تجاربهم مع الألفاظ))^(١٦)، فهم يعمدون إلى إسقاط بعض الملامح المميزة للفظ ((فالطفل الذي يستخدم كلمة «عم» مع كل رجل قد أسقط الملامح التمييزية للفظ كالقربانة ، واكتفي بملحي الذكورة والبلوغ،^(١٧). وتجدر الإشارة إلى أنّ الجهل وقلة المحصول اللغوي قد يتحققان في المخاطب دون المتكلم ، مما يدفع المتكلم إلى الإتيان بلفظ آخر يؤدي الغرض المقصود عن طريق تعميم معناه.

٢- الرغبة في السهولة والاعتماد على فهم المخاطب : ((في حياتهم العادية يكتفون بأقل قدر ممكن من دقة الدلالة وتحديدها، ويقنعون في فهم الدلالات بالقدر التقريبي الذي يحقق هدفهم من الكلام والتخاطب ، ولا يكادون يحرصون على الدلالة الدقيقة المحددة التي تشبه المصطلح العلمي.
 وهم لذلك قد ينتقلون بالدلالة الخاصة إلى الدلالة العامة إيثاراً للتيسير على أنفسهم،
 والتماساً لأيسر السبل في خطابهم))^(١٨) .

فالتعميم ينحصرُ ((في إطلاق اسم نوع خاص من أنواع الجنس على الجنس كله))^(١٩)، فهو - إذن - عبارة عن تحويل معنى الكلمة حتّى ((يصبح عدد ما تشير إليه الكلمة أكثر من السابق ، أو يصبح مجال استعمالها أوسع من قبل))^(٢٠).
وبعبارةٍ أخرى يمكن القول بأنّه عبارة عمّا وُضع خاصّاً واستُعملَ عامّاً، نتيجة التطور اللُّغوي الطارئ على الكلمات بمرور الزمن.
ومع أنّه ذو أثر في تطور اللغة إلاّ أن ((تعميم الدلالات أقل شيوعاً في اللغات من تخصيصها، وأقل أثراً في تطور الدلالات وتغيرها))^(٢١).

٣- انحطاط الدلالة :

الانحطاط في اللغة : الانحدار والإدبار، أصلها حطّ وهي نقصان المرتبة، والحط الحدر من علوّ إلى أسفل ، أي: إنزال الشيء من علوّ والنقليل^(٢٢).
أما المفهوم الاصطلاحي للانحطاط : فهو تخليّ اللفظة عن مرتبة متقدّمة إلى مرتبة متأخرة بعد أن تفقد شيئاً من هيبتها في أذهان النّاس، أو تفقد مكانتها بين الألفاظ التي تنال مراتب رفيعة في المجتمع^(٢٣)، وهذا الانحطاط غالباً ما يكون لعدة أسباب، منها:

أ- سياسية : فقدت بعض الألفاظ هيبتها بعد إلغاء الرتب والألقاب في مصر التي كانت لها مكانتها الاجتماعية والسياسية، نحو: الباشا، والأفندي، والبيك، وهكذا انزوت لفظة (الحاجب) التي شاع استعمالها بمعنى رئيس الوزراء آنذاك .

ب- الأسباب النفسية : تغيرت دلالة الكثير من الألفاظ المرتبطة بالغرناز الجنسية أو الألفاظ المبتذلة وحلّت مكانها ألفاظ عامة غامضة، نحو: دورة المياه أو بيت الأدب التي حلّت مكان الألفاظ التي تعبر عن المرحاض التي استعملت في منتصف القرن الماضي، والتي تسمى الآن بالتواليت أو w.c المُعرّبة عن الانكليزية^(٢٤).

ج- الأسباب الاجتماعية : أي تغير الحالة الاجتماعية : هناك ألفاظ كانت تعبر عن أشياء ايجابية جميلة لها قوتها ومكانتها وتُقلها بين الألفاظ ، ومع مرور الزمن ضعف مجال استعمال الأول ، أو أدى إلى نسيانها ممّا أدى بعد ذلك إلى انهيار قوة

دلالتها الأولى، نحو: تركيب طول اليد التي كانت تدلُّ على الكرم والسخاء، فقد سُئِلَ رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): من بعض أزواجه أئنا أسرع لحقاً بك يا رسول الله؟ فقال: أطولكنَّ يداً^(٢٥). وهي اليوم تُطلق على (السارق)، فنقول هذا صاحب يدٍ طويلة وكانت كلمة (البهلول) في الشعر العربي الجاهلي، الرجل الحميُّ الكريم للصفات الحسنة في الخير، انحطت دلالتها فصارت اليوم تعني (الرجلُ المعتوه) الذي لا يدرك نتائج أفعاله، وكذلك لفظة (دبس) تعني (العسل) وهي اليوم تطلقُ على ما نتج من التمر أو الكروم أي (العنب) وغيرها من الألفاظ ذات دلالات متغايرة^(٢٦).

٤- رقي الدلالة : مفهوم الرقيُّ في اللغة : هو الارتفاع والسمو^(٢٧).

المفهوم الاصطلاحي للرقي : إنَّ الألفاظَ ذات الدلالة المنحطة أو الرديئة قد تتحول إلى دلالاتٍ راقية وعالية، ومن ذلك (مارشال) التي كانت في الماضي تعني (خادم الإسطبل) تغيَّرت دلالتها اليوم وأخذت مكانتها في الرتب العُلْيَا الشريفة، كما إنَّ لفظتي (ملاك - ورسول) كانتا تعنيان (الشخصُ) الذي يُرسل في مهمة مهما كان شأنها، وبعد ذلك أصابها التطور وأصبح لها مدلولٌ سامٍ، وكذلك لفظة (البيتُ) التي كانت تعني (السكن المصنوع من الشَّعَر) و(بيت الشعر) أو (المسكن البسيط) إذ أصبحت تدلُّ على (المسكن) الحديث الضخم المتعدد الطوابق، وكذلك من الألفاظ التي أصابها (السُّمو والرقي) لفظ (الباشا) فهي في الأصل من الألفاظ المعرَّبة الأعجمية فهي جزء من لفظة (البشمقدار) التي جاءت إلى العربية في عصر التدهور، وتعني عامل حذاء السلطان، أي لفظة (باشا) تعني (الحذاء) و(باشي) في الفارسية تعني (رئيس القوم) أو (رئيس القبيلة) ثم تطورت بعد ذلك لتدلُّ على النفوذ الذي يتمتع به الباشا عند السلطان أو الحاكم حتَّى صارت تُطلقُ على أصحاب المناصب الرفيعة .

وكذلك لفظة (فاتن) التي تعني الفصلَ بين الجيد والرديء من الذهب والفضة ثم تطورت بعد ذلك لتدلُّ على الاسم وأصبحت تُطلقُ على ما يبهر في جماله وأناقته^(٢٨) .

٥- **تغير المجال الدلالي** : التغير : هو انتقال اللفظ من مجال الدلالة الأصلية أو الحقيقة إلى دلالة جديدة لعلاقة واضحة وصريحة بين الداليتين، فالنمط اللغوي قد يكون معبراً عن قيمة دلالية معينة، فتتغير هذه الدلالة إلى قيمة أخرى بسبب علاقة لغوية بين المعنيين الأصلي والجديد، عن طريق الانتقال الدلالي وتوفر القرائن والعلاقات المساعدة^(٢٩) .

أما موقف العلماء القدماء من الانتقال الدلالي من مجال إلى مجال آخر دون تسميته بهذا المصطلح ، فمنهم ابن فارس الذي قال : ((العرب تسمي الشيء إذا كان مجاوراً له أو كان منه بسبب . وذلك قولهم : التيمم لمسح الوجه من الصعيد، وإنما التيمم الطلب والقصد [...] ومن ذلك تسميتهم السحاب (سماء) والمطر (سماء) وتجاوزوا ذلك إلى أن سمو النبت سماء))^(٣٠) . لأن السماء تكون بسبب نزول المطر ونزول المطر بسبب النبات، ولذلك قالوا: نزل السماء لعلاقة سببية، وهذا ما يعرف بالمجاز اللغوي المرسل^(٣١)، وذكر ابن جني: إن أكثر اللغة مع تأملها مجاز لا حقيقة، وكل المجازات تعتمد على المشابهة بين المدلولات المختلفة لوجود علاقة رابطة بين المدلولين ومع تقدم الحضارة ورقبها ونهوضها : الاجتماعي والسياسي والحضاري والفني، ترتقي عقليتها الذهنية وتفكيرها وفكرها، وهذا الارتقاء يسهم في استخراج الكثير من الدلالات المجردة وتوليدها والاعتماد عليها في حياتنا اليومية، فاننتقال الدلالة من مجال المحسوس إلى مجال المجرد [المعنوي] يتم في صورة تدريجية، وتظل الدالتان تسيران جنباً إلى جنب زمناً طويلاً، فتغيير مجال الاستعمال سواء بالاستعارات أو بالمجازات يؤدي إلى توسع اللغة ويسهم في تطويرها ونموها وتعدد دلالاتها^(٣٢) .

وهذا ما نراه في أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، إذ نجد أعضاء المجمع يستأنسون في استعمال الدلالات المجازية في كتاباتهم ومذكراتهم ومحاضر جلساتهم من أجل مواكبة التطور الحضاري للغة العربية .

فأما البحث هنا فينصب على دراسة الدلالة والتطور الدلالي للقضايا النحوية في مجمع اللغة العربية بالقاهرة التي شغلت مكانة مهمة في اللغة العربية في العصر الحديث.

وقد كان لمجمع القاهرة اهتمام بالغ بالتطور الدلالي للغة العربية، إذ كان يقف عند الألفاظ والأساليب مبيّناً أصلها اللغوي ووصولاً إلى ما أصابها من تطورٍ وتغييرٍ دلالي .

ثانياً : الدلالة عند مجمع اللغة العربية بالقاهرة :

١. نظرة المجمعين إلى الدلالات المجازية :

يرى المجمعيون أنّ التطور الدلالي للغة العربية يكون بفعل العدول عن المعنى العام (الأصلي) من أجل التوسع في الدلالة الموجودة داخل القضايا اللغوية (النحو، والصرف، وكذلك الصوت، والألفاظ والأساليب والتراكيب)؛ إذ أصدر المجمع في ذلك العديد من قراراته من أجل التنمية اللغوية ، فجدّهم يقدمون الدلالة الأصلية على المجازية ويصرحون بها كثيراً في أثناء كتاباتهم في محاضر جلساتهم وبحوثهم ومذكراتهم وفي معجماتهم اللغوية أيضاً ، وذلك استثناساً بالمجاز، وقد تحدث لي رئيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة الأستاذ الدكتور كمال بشر عن المجاز (في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً من يوم الثلاثاء ٤/٥/٢٠١٠م) قائلاً : المجاز اصطلاحاً هو الخروج بالمعنى والدلالة عن المعنى الحقيقي. وقد يمتد ويشيع استعماله ويصبح حقيقةً ، يعني المجاز في الأصل هو خروج معنى الكلمة عن معناها الأصلي الشائع بين الناس وبمرور الوقت وانتشاره ومعرفة الجميع به يصبح حقيقة . والمجاز هو الخروج عن القاعدة الأصلية أي العدول عن الأصل ، ونحن ندرس القضايا اللغوية الحديثة وما يطرأ عليها من تطورٍ وعندما تخرج القضية عن الأصل نسميها مجازاً .

أما المجمع فقد كلفَ الشيخ محمد الخضر حسين (ت ١٩٥٨م) في بادئ الأمر بدراسة المجاز، وهو لسان حال المجمع آنذاك، إذ بحث في (المجاز والنقل وأثرهما في اللغة العربية) في بحثٍ في الجزء الأول من مجلة المجمع ، سنة (١٩٣٤م) ، وجاء من بعده العديد من الأعضاء لرصد الظواهر اللغوية الحديثة وبيان أثر التطور الدلالي فيها الذي يكون بفعل المجاز أو الاستعارة، ومنهم الأمير مصطفى الشهابي (ت ١٩٦٨م) الذي تحدث عن المجاز، وذكر له العديد من الأمثلة في كتابه (المصطلحات العلمية في اللغة العربية)، وكذلك

الدكتور محمد رشاد الحمزاوي في كتابه (أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة)، والدكتور عدنان الخطيب في كتابه (العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية بالقاهرة) ، ولا تكاد تخلو مذكرات الأعضاء عن الدلالات المجازية ، وأيضاً معجماتهم اللغوية، والكتب الصادرة عن لجان المجمع؛ ومنها كتاب (في أصول اللغة) وكتب (الألفاظ والأساليب). فهم يستعملون المجاز من أجل الاستئناس به. الذي يعد من أهم وسائل التنمية اللغوية.

٢. الدلالة في معجمات المجمع :

تحدث المعجم الكبير عن مادة (دل) في اللغات السامية قائلاً : ((في السريانية **dal** (دل) : أَظْهَرَ، عَرَضَ، قَلَّلَ، اخْتَقَى. وفي العبرية **dàlal** (دالّل) : ضَعَفَ. وفي الحبشية **dalala** (دالّل) : بحث ، هَدَّبَ الشَّعْرَ . وذكر ثلاثة أصول لمادة (دل) ، وهي :

١. الإبانة والإرشاد .

٢. حُسْنُ الْحَدِيثِ وَالْهَيْئَةِ .

٣. الْجَزَاءُ فِي تَلَطُّفٍ وَمَحَبَّةٍ ((٣٣)).

وقد اعتمد المعجم الكبير في تأصيل مادة (دل) على مقاييس ابن فارس (ت٣٩٥هـ) : ((الدَّالُّ وَاللَّامُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا إِبَانَةُ الشَّيْءِ بِأَمَارَةٍ تَتَعَلَّمُهَا، وَالْآخَرُ اضْطِرَابٌ فِي الشَّيْءِ)) (٣٤). أما في اشتقاق لفظة (الدلالة) فذكر المعجم الكبير : ((دَلَّ فُلَانٌ فُلَانًا عَلَى الشَّيْءِ ، وَإِلَيْهِ (كَقَتْلَ) : دَلًّا ، وَدَلَالَةً ، وَدِلَالَةً (وَالْفَتْحُ أَعْلَى) ، وَدُلُولَةً : أَرْشَدَ . فَهُوَ دَالٌّ ، وَالْمَفْعُولُ مَدْلُولٌ عَلَيْهِ وَإِلَيْهِ)) (٣٥). وجاء في القرآن الكريم: ﴿ مَا دَلَّمْ عَلَى مَوْتِهِمْ إِلَّا دَابَّةٌ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَاتِهِمْ ﴾ [سبأ: ١٤]. ويقال : دَلَّهُ عَلَى الطَّرِيقِ وَنَحْوِهِ : هَدَاهُ إِلَيْهِ . قال أبو العلاء المعري (٣٦):

وَالنَّاسُ جَائِرٌ مَسْنُوكٌ مُسْتَرَشِدٌ

وَأَخٌ عَلَى غَيْرِ الطَّرِيقِ يَدُلُّهُ

وقال ابن الرومي يمدح أحمد بن محمد الواثقى (٣٧):

كُلُّ يَوْمٍ تَرُورُنِي مِنْكَ رَوْعًا

تُ عَلَى مَا مَنِ الْحَشَا مَدْلُولَةٌ

ومن الدلالة المجاز قولهم: دَلَّه على الصِّرَاطِ المُسْتَقِيمِ. والدَّلِيلُ القوم بالفلاة : هَدَاهُمْ. وفي حالة جمع (الدَّالَّةُ - الدَّلَالَةُ) : دَلَّائِلٌ، ودَلَّالَاتٍ. يُقَالُ: لي عَلَى هذا الأَمْر دَلَّائِلٌ قال ابن الرومي^(٣٨):

وَلَزِبَ عَيْبٌ قَدْ تَبَّ

يَنَّ بِالشَّوَاهِدِ وَالدَّلَائِلِ

وذكر المعجم الكبير مفهوم علم الدلالة في اللغة: فهو ((Smantics : فرع من علم اللغة، يَخْتَصُّ بِدِرَاسَةِ مَعَانِي الأَلْفَافِ وَالعِبَارَاتِ، وَالتَّرَاكِيِبِ اللُّغَوِيَّةِ.))^(٣٩). أما في علم الكلام : فهو ((كُلُّ مَا أَمَكَّنَ أَنْ يُتَوَصَّلَ بِصَحِيحِ النَّظَرِ فِيهِ إِلَى مَعْرِفَةِ مَا لَا يُعْلَمُ بِإِضْطِرَارٍ))^(٤٠)، وقد جاء الدَّلِيلُ: المُرَشِّدُ ، في القرآن الكريم :

قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ

عَلَيْهِ دَلِيلًا ﴿٤٥﴾ [الفرقان: ٤٥]. إذن أجمعت المعجمات اللُّغَوِيَّةُ لمجمع القاهرة بأنَّ المعاني الأصلية للفظة (الدلالة) هي : الإبانة والإرشاد، وحسنُ الحديثِ والهيئَةِ، والجُزْأَةُ فِي تَلَطُّفٍ وَمَحَبَّةٍ. وما عدا هذه المعاني فهي مجازية^(٤١).

ثالثاً . التطور الدلالي في التراكييب النحوية :

١. دخول الألف واللام على ((كل)) و((بعض)) :

كثر الكلام والتساؤل عن دخول الألف واللام على ((كل)) و((بعض))، نحو قولنا: عرفت البعض أو أنكرت الكل، هل يجوز ذلك أو لا يجوز؟ وذلك لأن المتعارف من قاعدة العربية أنّ هذين اللفظين معرفتان ، فلا يتعرفان بالألف واللام^(٤٢). وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

الأول : منع دخول الألف واللام على ((بعض)) و((كل))، منهم: الأصمعي^(٤٣)، وأبو حاتم السجستاني^(٤٤)، وابن ولاد^(٤٥)، وابن خالويه^(٤٦)، والأعلم الشنتمري^(٤٧)، وأبو العلاء المعري^(٤٨)، والراغب الأصفهاني^(٤٩)، والسخاوي^(٥٠)، وأبوحيان^(٥١)، والفيروزآبادي^(٥٢)، وخالد الأزهرى^(٥٣)، والسيوطي^(٥٤)،... وغيرهم. وقد احتج هؤلاء العلماء للمنع بما يأتي :

١- إنهما معرفتان دائماً ، ولو جردتا من المضاف إليه ، إذ الإضافة فيهما منوية ،

بحكم لزومهما إياها ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحٰنَهُۥٓ بَلْ لَّهُۥ

مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُۥ قَنِينٌ ﴿١١٦﴾ [البقرة: ١١٦] . فتقديره : كل من في السماوات والأرض، فالمضاف إليه محذوف مقدر، وكل وبعض إذا قطعنا عن الإضافة لفظاً بقيت الإضافة متعلقة بهما معنى، والإضافة والألف واللام لا تجتمعان إطلاقاً^(٥٥).

٢- عدّوا ذلك لحناً ، ((كما يروى عن الأصمعي قوله قرأت آداب ابن المقفع فلم أر فيها لحناً إلا قوله العلم أكثر من أن يحاط به الكل منه فاحفظوا البعض))^(٥٦)

٣- لم ترد ((كل)) و((بعض)) في القرآن الكريم، ولا في أشعار العرب المتقدمين إلا معرفتين ، ولهذا لم تدخلهما الألف واللام^(٥٧).

٤- إنّ الحال تأتي منهما ، نحو قولهم : مررت بكلّ قائماً، فدلّ على أنّ كلاً وبعضاً ملازمتان للإضافة لفظاً ومعنى أو معنى فقط^(٥٨) .

القول الثاني : جمع من العلماء أجاز دخول الألف واللام على ((بعض)) و((كل))، ومنهم : الأخفش^(٥٩)، والجوهري^(٦٠)، وأبو علي الفارسي^(٦١)، وابن درستويه^(٦٢)، والبطلوسي^(٦٣)، وابن الشجري^(٦٤)، والباقولي^(٦٥)، وصاحب إعراب القرآن المنسوب للزجاج^(٦٦)، وأبو العلاء في رسالة الغفران ينقل عن أبي علي الفارسي ((أنته كان يجيزه في ((كل)) وينسب ذلك إلى سيبويه))^(٦٧)، وليس بشائع في كلام العرب . وأحتج هؤلاء بقول سحيم عبد بني الحساس^(٦٨) :

رَأَيْتُ الْغَنَى وَالْفَقِيرَ كِلَيْهِمَا إِلَى الْمَوْتِ يَأْتِي الْمَوْتُ لِلْكَلِّ مَعْمَدًا

الشاهد هنا دخول الألف واللام على ((كل)) .

وأما في ((بعض)) فأستشهدوا بقول مجنون ليلى^(٦٩) :

لَا تُتَكَّرِ الْبَعْضَ مِنْ دِينِي فَتَجَحَّدَهُ وَلَا تُحَدِّثْنِي أَنْ سَوْفَ تَقْضِينِي

ويقول المرقش الأصغر^(٧٠) :

شَهِدْتُ بِهِ عَنْ غَارَةٍ مُسَبِّطَةٍ يُطَاعِنُ بَعْضَ الْقَوْمِ وَالْبَعْضُ طَوَّحُوا

وينقل ((النووي)) عن أبي الحسن في شامله قوله : ((وعندي لا مانع من دخول الألف واللام على كلٍّ وبعض وغير، لأنَّ اللام فيها ليست للتعريف ، ولكنها اللام المعاقبة للإضافة ، وقد يحمل الغير على الضد والكل على الجملة والبعض على الجزء ، فيصبح دخول اللام عليها بهذا المعنى))^(٧١). وفي شوارد الصغاني أن ابن درستويه يجيز الكل والبعض فيخالفه نحاة عصره حتى قال فيه الناقد^(٧٢) :

فَتَى دَرَسْتَوَى إِلَى خَفْضٍ أَخْطَأَ فِي كُلِّ وَفِي بَعْضٍ

دماغه عفنه نومه فصار محتاجا إلى نفض

أما موقف مجمع اللغة العربية بالقاهرة من هذه المسألة، فأجاز دخول الألف واللام على ((كل)) و((بعض)) مجازاً من أجل التوسع الدلالي لهما، واستناداً إلى قول الزجاجي: ((وإنما قلنا البعض والكل مجازاً على استعمال الجماعة له مسامحة ، وهو في الحقيقة غير جائز، وأجود من هذه العبارة: بدل الشيء من الشيء وهو بعضه))^(٧٣). وما ذكره المجمعيون هو استثناس بما يطرأ على القضايا النحوية،

وما استعملات النحاة القدماء فلم قدر مقدور، لا تثريب على القول بإجازة

دخول الألف واللام على ((كل)) و((بعض)).

٢- التضمين : يعدُّ التضمين احدى وسائل تنمية اللغة وإثرائها، وسمي بالتضمين؛ لأنه يتضمن معنىً ثانياً سواء أكان للفعل أم للحرف.

وهو في اللغة : ((إيداع الشيء في داخل شيء آخر كإيداع المتاع في الوعاء والطعام في الإناء))^(٧٤) .

وفي الاصطلاح عرفه المجمع بقوله : ((التضمين أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر، أو ما في معناه ، فيعطى حكمه في التعديّة واللزوم))^(٧٥) .

ورأى المجمع أن التضمين قياسي لا سماعي وهو سائر على المنهج البصري في ثلاثة شروط^(٧٦) :

الأول : تحقق المناسبة بين الفعلين .

الثاني : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمّن معها اللبس.

الثالث : ملاءمة التضمين للذوق العربي على أنه واضح .

موقف أعضاء المجمع من قضية التضمين :

عندما استشعر أعضاء المجمع بخطورة الموقف من هذه القضية أوكل دراستها إلى لجنة الأصول في الدورة الأولى ، سنة (١٩٣٤م) إذ قُدِّمت في هذا الموضوع سبعة بحوث موزعة على شيوخ المجمع^(٧٧). نعرض أهم آراء الأعضاء من قضية التضمين ، على النحو الآتي :

- الشيخ أحمد الاسكندري (ت ١٩٣٨م) عضو المجمع : احتج على قرار المجمع الخاص بالتضمين وقدم ذلك بحثاً بعنوانه ((الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها)) ؛ ونشر في الجزء الأول من مجلة المجمع، سنة (١٩٣٤م)، إذ بحث في مسألة التضمين وانتقد فيه اللغويين المتشددين ، وأفرد عنواناً بحث فيه الخلاف بين البصريين والكوفيين والبلاغيين في هذه المسألة^(٧٨)، وذكر أنّ الكوفيين يذهبون إلى القول بنياية بعض حروف الجر عن بعض بطريق الوضع، وبينما يقول البصريون بالتضمين في الأفعال ويردون نياية بعض الحروف عن بعض.

وعرض الشيخ الاسكندري ما جاء به الشيخ ياسين (ت ١٠٦١هـ) في كتابه التصريح آراء النحاة والبيانين من قضية التضمين^(٧٩): يشير إلى العلاقة المشتركة

بين النحاة والبيانين في بحث التضمين من حيث جعله استعارة في الحرف والفعل جارياً على حقيقته أو مجازاً في الفعل والحرف باقٍ على حقيقته ؛ ويذكر أنهم عَوَّلُوا على أن الفعل باقٍ على حقيقته ، وأنَّ الجار والمجرور متعلقان بمحذوف خاص دلَّ عليه دليلٌ يعربُ حالاً ، وعلى ما تقدم أجمع البيانون على قياسيته. وينتهي الأمرُ أنَّه لا فرق بين التضمين البياني والنحوي في حقيقة الاستعمال ولكن الاختلاف كان في التأويل بين الطرفين.

وقد ذكر الشيخ الاسكندري بعض تعريفات التضمين، فيقول: ((إنَّ أشهر التعريفات إنما هو إشراب لفظ معنى لفظ آخر، وإعطاؤه حُكمَه لتصير الكلمة تؤدي مؤدى الكلمتين))^(٨٠).

وعقب على هذا التعريف قائلاً: ((ولكن لفظ الاشراب يفضي إلى مشكلات أقلها الجمع بين الحقيقة والمجاز في كلمة [واحدة] وهذا لم يقل به علماء العربية))^(٨١). أما ابن جني فيقول في الخصائص: ((إن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرفٍ والآخِرُ بآخر فان العرب قد تتسع فتوقُّ أحد الحرفين موقع صاحبه إيداناً بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر))^(٨٢)، ويقول أيضاً :

((ووجدتُ في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يُحاط به، ولعلهُ لو جُمِعَ أكثرهُ لجاءَ كتاباً ضخماً))^(٨٣). أما ابن هشام فقد كان له رأي في التضمين: ((إنَّهم قد يشربون لفظاً معنى لفظ آخر فيعطونه حكمه، ويسمون ذلك تضميناً))^(٨٤). وعقب الشيخ ياسين الزين على كلام ابن هشام قائلاً :

((أعلم أنَّ كلامَ المصنّف في المغني في تقريره التضمين في مواضع يقتضي أنَّ أحد اللفظين مستعملٌ في معنى الآخر [...] فمعنى قوله أنَّه إشراب لفظ معنى آخر أنَّ اللفظ مستعمل في معنى الآخر فقط))^(٨٥). وقد تحدث أبو البقاء (ت ١٠٩٤ هـ) في كلياته عن التضمين قائلاً: ((هو إشراب معنى فعل لفعل ليعامل معاملته، وبعبارة أخرى هو أن يُحمَلَ اللفظُ معنَى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة))^(٨٦).

وفيما يتعلق بالشروط التي اشترطها المجمع يرى الشيخ الاسكندري أنَّ المجمع استخلصها من كلام علماء النحو والبيان والبلاغة، وهي شروط المجاز أنفسها فهي

كما يرى : ((ضمانٌ كافٍ لاستعماله على مثال ما استعمله العرب ، وكفالةٌ ببقاء فائدته))^(٨٧).

- أمّا الشيخ محمد الخضر حسين (ت ١٩٥٨م) : يقول: ((فإذا لم توجد بين الفعلين العلاقة المُعتبرة في صحة المجاز كان التضمين باطلاً))^(٨٨). ويقول أيضاً : ((للتضمين غرض هو الإيجاز))^(٨٩). والإيجاز إحدى صور البلاغة .

- أحمد العوامري (ت ١٩٥٦م) عضو المجمع : سار على نهج حاشية القرار ، ففي ((تحقيقاته اللغوية))^(٩٠) عرض لفظة ((الفشل)) وذكر أنّ معانيها تدور: على ضعف القلب والفرع والكسل وما يتفرع منه ، وأردف تُنوسيت الآن. فلا نجد في كلام الناس ؛ وأقلام الكتاب، إذا أطلقوا لفظ ((الفشل)) إلا أنّهم ينوون به الخيبة والإخفاق فحسب، فإن قيل: وما يمنع من أن يُطلق ((الفشل)) ويراد به الإخفاق، من إطلاق السبب وإرادة المُسبب عن طريق المجاز المرسل [...] قلنا يسوغ ذلك لمن يعرف معاني الألفاظ ، ويفهم حقيقتها ومجازها ، ويختتم تحقيقه قائلاً: ((هذا روح ما أقره مجمع اللغة العربية الملكي في مبحث التضمين))^(٩١).

- الدكتور عباس حسن (ت إبريل ١٩٧٩م): يرى أنّ أدلة التضمين واهية، كما يرى أن الرأي الأقوى في جانب الذين يمنعونهُ، وهو القائل : وما الدليل على أن الفعل وشبهه متعدّ أو غير متعدّ إلا من طريق التضمين، ونحن نراه متعدياً بواسطة أو غير واسطة ، ولا دليل معنا على أسبقية الفعلين في الوجود، والتعدي وعدمه ؟ والحق أن إثبات التضمين لا تطمئن له نفس المتحري المتحرز. وهو يرى أنّ التضمين لا يخرج عن إحدى حالتين :

الأولى : أنّ الألفاظ التي وصفت بالتضمين إن كانت قديمة في استعمالها من عصور الاستشهاد فإنّ استعمالها دليلٌ على أصالة معناها الحقيقي .

الثانية : أنّ العصور المتأخرة عن عصور الاستشهاد غير محتاجة إلى التضمين لاستغنائها عنه بالمجاز، وأنواعه المختلفة التي تتسع للكثير من الأغراض والمعاني الدقيقة^(٩٢).

- الدكتور محمد رشاد الحمزاوي : عضو المجمع مراسل من تونس : يرى : ((أنّ قرارَ المجمع سلاحٌ ذو حدين ، إذ يتيسر للمحافظين اعتماده بقدر ما يعتمدُهُ المحدثون سواء لدحض التراكيب الحديثة أو لتبريرها))^(٩٣) .
- أما الدكتور إبراهيم السامرائي (ت ٢٠٠١م) عضو المجمع المراسل من العراق : فهو يرى : أنّ قرار المجمع جاء تلبيةً للحاجة إليه، ولأنّ مُتطلبات العصر تستدعي أن تُسَعَفَ العربية بمادة ضخمة ، حتّى تُسايِرَ الحياة الحاضرة ومتطلبات العصر المعقّدة^(٩٤) .
- الدكتور شوقي ضيف (ت مارس ٢٠٠٥م) ، (رئيس مجمع القاهرة) : إذ قدم بحثاً إلى الدورة الثالثة والخمسين المنعقدة بتاريخ: (٣/٣/١٩٨٧م) بعنوان (التضمين) تحدث فيه عن مفهوم التضمين في اللغة والاصطلاح واستعرض فيه آراء العلماء ، وذكر فيه الكثير من الاستشهادات التوضيحية ، وهو القائل: ((مما دفع إلى فكرة التضمين وما اتصل بها من البعد في تأويلات لكلام لا تدعو إليها حاجة))^(٩٥) . وقد لخص الدكتور شوقي ضيف التضمين في نقطتين :
- الأولى :** تتوب حروف الجر بعضها عن بعض مع مفاعيل الأفعال المتعدية بحرف قياساً على الاستعمالات اللُّغوية المأثورة لغرض بلاغي .
- الثانية :** تدخل حروف الجر زائدة على مفاعيل الأفعال المتعدية قياساً على الاستعمالات المأثورة لغرض بلاغي^(٩٦) .
- أما نحن فنرى أنّ قضية التضمين هي تطور دلالي بالدرجة الأساس قائم على المجازِ أو الانزياحِ سواء أكان مفهوم التضمين نحوياً أم بيانياً أم بلاغياً .

أما موقفنا من قرار المجمع ، فهو قرار جاد لا تثريب فيه ، جاء لسد الحاجة؛ ومتطلبات الحياة الحضارية التي تمر بها اللغة ، وما قاله العلماء في التضمين فهو تقدير ومقدور ، فيمكن أن نقول بأن التضمين : هو عملية دلالية يعمل على تضمين معنى لمعنى آخر أو شيء لشيء آخر ، كما هو في تضمين الحروف والأفعال . وهذه العملية (التضمين) تكون في النحو والصرف وفي الألفاظ والأساليب والتراكيب اللغوية والبلاغية والبيانية .

- أمثلة على التضمين من الدورة الثالثة والخمسين ، سنة (١٩٨٧م) التي ذكرها الأستاذ الدكتور شوقي ضيف :

وهو القائل : ((إنَّ العرب تتسع في استخدامها مجازاً أو على سبيل المجاز ممّا يفتح الأبواب لقياسيتها))^(٩٧)، ومنها :

١. تضمين فعل متعد بحرف معنى فعل آخر مماثل فيتعدى بحرف نفسه .

أستشهد لذلك بقول : ((القحيف العُقيلي)^(٩٨) :

إِذَا رَضِيَتْ عَلِيٌّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

الفعل (رَضِيَ) إنّما يتعدى إلى مفعوله بحرف الجر (عن) فيقال : (رَضِيَ عنه - رضوا عنه) غير أنّه في البيت ضمن معنى (أقبل) ، إذ تقول : (أقبلت على زيد بودي) بمعنى (رضيت) ، وكان الكسائي يقول إنّما تعدى الفعل (رضى) بعلی في البيت حملاً على ضده وهو (سخطت)؛ لأنّ العرب قد تحمل الشيء على ضده كما تحمله على نظيره))^(٩٩). وجاء في القرآن الكريم على لسان فرعون لسحرتة: ﴿وَأَصْلَبْنَاكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَنَعْلَمَنَّ آيُنَا أَشَدَّ عَذَابًا وَأَبْقَى ﴿٧١﴾ [طه: ٧١] . أي عليها.

والاستعارة هنا تبعية عند أصحاب القول ، أما في الفعل (لأصلبنكم) بمعنى (لأضعنكم) مجاز على طريقة الاستعارة التبعية ، وبالمثل : (في) لأنّهم حين يصلبون على جذوع الشجر يصبحون مستقرين فوقها وكأنّها أصبحت ظرفاً لهم ، ولذلك استعملت (في) الدالة على الظرفية بدلاً من (على) .

٢. تضمين فعل متعد معنى فعل متعد بحرف جر : ذكر الدكتور شوقي ضيف العديد من الأمثلة ، منها: قوله تعالى: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الإنسان: ٦] (الباء) في الآية في رأي ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) زائدة ، أما ابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) فيضيف فيها رأيين : أن تكون على الأصل غير زائدة بمعنى الإلصاق أو بمعنى (من) الجارة ، أي للتبعيض ، كما في بيت أبي ذؤيب في وصف سحاب عاصف (١٠٠) :

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج

متى : من . نئيج : سريع مع صوت أو رعد قوي . وقال ابن جني - كما في اللسان . عندي أنه ضمنت (شربن) في البيت معنى (روبين) ولذلك عدت مثلها بـ(الباء)، وهو ما يمكن أن توجه به (يشرب) في الآية الكريمة السابقة ، وأنها إذ ضمنت معنى (يروى) (١٠١) .

إذن إنَّ العرب تتسع في الدلالة فتوقع الحرف موقع صاحبة مجازاً أو على سبيل المجاز والاستعارة .

٣. التحول الدلالي لـ ((حَيْثُ)) :

حَيْثُ : ظرف مكان مبني على الضم، ولا يستعمل إلا مضافاً إلى الجمل سواء أكانت أسمية أم فعلية ، نحو قوله تعالى : ﴿وَيَتَادَمُّ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٩] ، ونحو قولنا: جلسْتُ حيثُ الهواء طيب، وأجلسُ حيثُ الماءُ. أي : وفير، أو موجود . وقد تأتي : (حَيْثُ) للدلالة على الزمن ، نحو قول الشاعر (١٠٢) :

للفتى عقلٌ يعيشُ بهِ حيثُ تهدي ساقه قَدَمَهُ

أما مجمع اللغة العربية بالقاهرة فقد أصدر قراراً يجيزُ إضافة (حيثُ) إلى الاسم المفرد وذلك لمتطلبات الحياة العصرية ، ونص القرار: ((يَأْتَسُ بَعْضُ الْمُتَحَدِّثِينَ بِمِثْلِ قَوْلِهِمْ : الْكِتَابُ رَخِيصٌ ثَمَنُهُ يَجْرُ الثَّمَنُ، وَالْمَعْتَمَدُ مِنَ الْقَوَاعِدِ إِضَافَةً حَيْثُ إِلَى الْجُمْلَةِ اسْمِيَّةً وَفِعْلِيَّةً، وَاللَّجْنَةُ [أَي: لَجْنَةُ أَصُولِ اللُّغَةِ] تَرَى إِجَازَةَ إِضَافَتِهَا إِلَى الْإِسْمِ الْمَفْرَدِ ، وَجَرَّهَ بَعْدَهَا قِيَاساً فِي ذَلِكَ عَلَى أَخْوَاتِهَا مِنَ الظُّرُوفِ الْمَكَانِيَّةِ ، وَأَخْذاً بِرَأْيِ الْكِسَائِيِّ وَمَا احْتَجَّ بِهِ مِنَ الشَّعْرِ، فَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: بَادِرٌ إِلَى حَيْثُ الْعَمَلِ الْجَادِ ، وَالِاتِّمَارِ الْحَكْمِ مِنْ حَيْثُ الْعَدْلِ وَعَلَى ذَلِكَ فِإِضَافَةَ حَيْثُ إِلَى الْإِسْمِ الْمَفْرَدِ بَعْدَهَا سَائِغَةً قِيَاساً وَاسْتِعْمَالاً))^(١٠٣).

أما الدكتور شوقي ضيف فقد قدم مذكرةً إلى لجنة الأصول عنوانها : إضافة حيثُ إلى الاسم المفرد جوِّزَ فيها إضافتها إلى الجملة الاسمية والفعلية، وإلى الاسم المفرد استناداً إلى رأي أبي حمزة الكسائي الكوفي (ت ١٨٩هـ)، وما جاء في الشعر^(١٠٤)، واستشهد لذلك بقول الشاعر^(١٠٥):

أما ترى حيثُ سهيل طالعا نجماً يضيءُ كالأشهاب لامعا

إذ نلاحظُ ممّا تقدم بأنَّ الأصل في (حيثُ) ظرف مكان تضاف إلى الجملة سواء أكانت اسمية أم فعلية ، بمعنى (حين) ، وقد تضاف إلى الاسم المفرد (العلم) عن طريق التطور الدلالي، فنلاحظها تدل على (المخصوصة) ، نحو قولنا : أجلسُ حيثُ عمرو ، أي : عند عمرو ، ومن قول الكُتَّابِ المُحدِّثِينَ : أعجبتني الحفلةُ من حيثُ تنظيُمِها ، أي : من جانب أو جهة تنظيُمِها .

إذن الذي يؤكد الدلالة في هذه الأمثلة وجود المعاني المترادفة لـ (حيثُ)، فاستعمالات (حيثُ) لدى المُحدِّثِينَ يكون عن طريق التحول الدلالي بفعل المجاز .

٤ - أفعال التفضيل :

في الجلسة الثالثة من مؤتمر الدورة الثلاثين ، قدم الأستاذ محمد الفاضل بن عاشور (ت ١٩٧١م) بحثاً في موضوع ((تحرير أفعال التفضيل من رتبة قياس نحوي فاسد))^(١٠٦)، فأحيل إلى لجنة الأصول، وبعد أن فرغت اللجنة من القسم الأول من البحث وهو الخاص بالشروط التي يجب توافرها لصوغ أفعال التفضيل .

انتهت إلى القرار: أصدر المجمع قراراً مفصلاً فيه شروط صوغ أفعال التفضيل ، رأى فيه التخفف من الشروط الآتية :

أ- تجرد الفعل الثلاثي إذا أمن اللبس .

ب- البناء للمعلوم إذا أمن اللبس .

ج- كون الفعل تاماً .

د- ألا يكون الوصف منه على أفعال فعلاء وهو ما يكون في الألوان والعيوب .

هـ- عدم الاستغناء عنه بمصوغ من مرادف .

وأثبت بقية الشروط ، وهي :

أ. أن يكون فعلاً ثلاثي الأصول مجرداً أو مزيداً سواء أكان هذا الفعل مسموعاً أم صيغ بمقتضى قرار المجمع في تكميل مادة لغوية ، وفي الاشتقاق من أسماء الأعيان .

ب. أن يقبل التفاضل .

ج. أن يكون مثبتاً.

د. أن يكون متصرفاً^(١٠٧).

يقول الأستاذ محمد الفاضل بن عاشور في قياس التفضيل: ((لو سلمنا جدلاً بأن هناك قياساً للتفضيل على التعجب أو العكس لم تكن العلة الجامعة فيه إلا وحدة المعنى ، على ما قرره القوم في جلاء، والعلة مشتركة بين الأصل والفرع فلا يضر القياس وجود فوارق بينهما في أشياء أخر. على ما هو المعروف، فقياس الحشيش على الخمر مثلاً بعلة الإسكار وتغييب العقل لا يضره أن أحدهما سائل والآخر جامد ولا غير ذلك من فروق بينهما [...] وكذلك الأمر في التشبيه البلاغي وأنه لا

يقتضي المشاركة بين المشبه والمشبه به من جميع الوجوه ، لا يضر الوجه المشترك بينهما وجود فوارق متعددة بين كل واحد منهما الآخر.))^(١٠٨).

فقد جاء على أفعل التفضيل نحو قولهم : (ما أحدثَ هذا البناءَ) إذ عدل معنى (الحدث) وهو الطراءة إلى معنى جديد وهو (الجدَّة) في الشيء فهنا التفضيل تعجبي قياسي على وزن (ما أفعل) فالعلاقة هنا علاقة الملزومية ، إذ جاز التعجب والتفضيل منه ؛ لأنَّ الجدة والطراءة كل منهما قابل للتفاضل ، فيقال : (ما أحدثَ هذا البناءَ) بمعنى : ما أجدهُ ، أي : (ما أفعله) ، وهذا البناء هو (الأحداث) صار بمعنى هو الأجد .

إذ نقل ابن الشجري في أماليه عن العرب استعمال (الحدوث) بمعناه المجازي ، أي العدول عن الأصل^(١٠٩).

فأفعل التفضيل لا يكون من المبني للمجهول، وان بُنيَ ممّا لم يستخدم إلا مبنياً للمجهول؛ فهو عائد إلى أصل مبني للمعلوم، سواء أوصَلَ ذلك الأصل أم لم يصل . أما شرط الإثبات فأفعل التفضيل لا يبنى من المنفي لأن الأصل أن هذه الصيغة تُبنى من فعلٍ مُثبت لا من تركيب ، والمنفي مُركب وبنائوه من المنفي يذهب الغاية منه ، ويفضي إلى اللبس ، أما نحو (ما نَبَس) و(ما عَاج) بالدواء، فلم يبين من هذه الأفعال على الأغلب . لِقلة استخدامها ودورانها لا لِنفيها ، والصياغة من المنفي بطريق غير مباشر هي صياغة من مركب ، حتّى لا تقوت دلالاته^(١١٠).

٥- النعت بالمصدر : أصدر المجمع في الجلسة العاشرة من الدورة السابعة والثلاثين القرار الآتي : ((جاء النعت بالمصدر كثيراً في مثل : رجل صوم وعدل ورضا ، ومع هذا يذهب النحاة إلى أنه مقصور على السماع . وترى اللجنة استناداً إلى ما ذهب إليه بعض المحققين أن النعت بالمصدر مقيس قياساً مطرداً بالشروط التي ضبط بها ما سمع ، وهي :

(١) أن يكون مفرداً مذكراً .

(٢) أن يكون مصدر ثلاثياً ، أو بوزنه .

(٣) ألا يكون ميمياً ((^(١١١)).

ذكر الشيخ عطية الصوالحي عضو المجمع قول ابن الحاجب : ((ولا فرق بين (أن يكون))^(١١٢) (النعت) مشتقاً أو غيره، وإذا كان وضعه لغرض المعنى عموماً مثل (تميميّ وذى مال) ، أو خصوصاً مثل (مررت برجل أيّ رجل) ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا ((قال في الشرح : يعني أن معنى النعت أن يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه ، فإن كانت دلالاته كذلك صح وقوعه نعتاً . ولا فرق بين أن يكون مشتقاً أو غيره ، لكن لما كان الأكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق، توهم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط، حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق))^(١١٣). وقال الشيخ الصوالحي ((ومن القياس الوصف بالمقادير نحو (عندي رجال ثلاثة) قال عليه الصلاة والسلام : ((الناس كإبل مائة ؛ لا تجد فيها راحلة واحدة))^(١١٤)، وتقول: (عندي بُرُقْفيزان)، وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع [...] والسماعي على ضربين: إما شائع كثير، وهو الوصف بالمصدر، والأغلب أن يكون بمعنى الفاعل نحو (رجل صوم وعدل) ولا يكون بمعنى المفعول نحو (رجل رضا) أي : مرضى . قال بعضهم : هو على حذف المضاف، أي ذو صوم وذو رضا، والأولى أن يقال أطلق اسم الحدث على الفاعل أو المفعول مبالغة كأنهما من كثرة الفعل تجسما منه))^(١١٥). فالجمهور ومنهم سيبويه يؤولون المصدر المنعوت به بالمشتق أو بتقدير (ذو) أو يجعل المنعوت نفس المعنى مجازاً^(١١٦).

وقد علّق الصبان على قول الأشموني : وقوع المصدر نعتاً وإن كان كثيراً لا يطرد فقال: (قوله لا يطرد) بل يقتصر فيه على ما سمع [...] ولي في هذا المقام

بحث : وهو أنهم كيف حكموا بعدم الاطراد مع أن وقوع المصدر نعتاً أو حالاً إما على المبالغة ، أو على المجاز بالحذف إن قدر المضاف ، أو على المجاز المرسل الذي علاقته التعلق إن أول المصدر باسم الفاعل ، أو باسم المفعول. وكل من الثلاثة مطرد، كما صرح به علماء المعاني اللهم إلا أن يدعى اختلاف مذهبي النحاة وأهل المعاني ، أو أن المطرد عند أهل المعاني وقوع المصدر على أحد هذه الأوجه الثلاثة إذا كان غير نعت أو حال كأن يكون خبراً نحو (زيد عدل) فتدبر^(١١٧). ويقول الشيخ عطية الصوالحي (عضو المجمع) : ((إذا كان كلُّ من المبالغة ، والمجاز بالحذف ، والمجاز المرسل ، من عوامل الاتساع [الدلالي] في اللغة العربية، وهي مطردة عند علماء المعاني ، إذا كانت كذلك تعين الأخذ بها ورفض ما يدعي من التفرقة بين النحاة وعلماء المعاني ، وكذلك رفض التفرقة بين النعت والحال والخبر ، لأنَّ الثلاثة داخلة في تعلق واحد ، هو الوصف))^(١١٨).

نجيز النعت بالمصدر من خلال ما توصل إليه العلماء له :

١- إنَّ النعت بالمصدر ، نحو : (جاء رجل عدل ورضاً) ، مؤول بمشتق ، أي : عادل ومرضى . فيكون المصدر المنعوت به مجازاً مرسلأً علاقته التعلق، وهو ما ذهب إليه الكوفيون^(١١٩).

٢- إنَّ المصدر الواقع نعتاً على تقدير مضاف ، أي: ذو عدل وذو رضاً . فيكون عندهم المصدر مجازاً بالحذف ، وهو ما ذهب إليه جمهور البصريين ومنهم سيويه^(١٢٠).

٣- إنَّ المصدر الواقع نعتاً إنّما هو على سبيل المبالغة [أي : المجاز أيضاً] ، أي جعل الموصوف لكثرة وقوع ما وصف به هو المعنى نفسه مبالغة ، وهو ما ذهب إليه بعض البصريين^(١٢١) .

وقد توصل الشيخ عطية الصواحي إلى أمورٍ ثلاثة يمكن الاستناد إليها كلها أو بعضها في الحكم باطراد النعت بالمصدر :

الأول : رأيُ المحققين ، منهم ابن الحاجب في عدم تأويل النعت الجامد بالمشتق والاكتفاء بدلالة النعت على معنى في المنعوت ، وفي النعت بالمصدر هذه الدلالة .

الثاني : كون النعت بالمصدر إما جارياً على سبيل المبالغة، أو على المجاز بالحذف أو على المجاز المرسل .

الثالث : ورود النعت بالمصدر كثيراً ، كما صرَّح بذلك أئمة النحو ، والكثيرة في اللغة مناط للقياس^(١٢٢).

والذي نعرفه أن المصدر يلزم فيه الأفراد والتذكير ؛ لأنَّه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فأجري على أصله. وقد يخرج عن الأصل على طريق المبالغة أو المجاز اللُّغوي كما تقدم .

أما مجمع القاهرة فقد رأى أن النعت بالمصدر مقيس قياساً مطرداً ، إلا أنه اشترط لقياسه ثلاثة شروط^(١٢٣):

- (١) أن يكون مفرداً مذكراً .
- (٢) أن يكون مصدراً ثلاثياً ، أو بوزنه .
- (٣) ألا يكون ميمياً .

إذن على الرغم من أهمية قرار المجمع في إقراره قياسية النعت بالمصدر وتجاوزه لكثير من خلافات النحاة القدماء سيكون أفضل مخرجاً لو جاء بإجازة مجيء النعت مصدراً ، وجعل صيغته مناط الاستعمال ، دون قيد ، والغد أجدى ، وأرحب أفقاً ، كما يقال .

٦- خروج أسلوب الاستفهام إلى دلالات متنوعة :

عند خروج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى معانٍ أخر نجدُهُ يدلُّ على معانٍ كثيرة عن طريق المجاز وهو ما يسمى بـ(الاستفهام المجازي). وقد أقره مجمع اللغة العربية بالقاهرة بناءً على ما جاء به القدماء، وما تتطلبه الحياة الحضارية للغة في الدورة الحادية والخمسين في الجلسة المنعقدة بتاريخ (٧/١/١٩٨٥م)^(١٢٤). وقد ذكر الأستاذ عبدالعليم السيد فودة (خبير في لجنة الأصول) في بحثه عن ((صدارة أسماء الاستفهام))^(١٢٥) ، خروج أسلوب الاستفهام عن معناه الحقيقي ، ومنها على النحو الآتي^(١٢٦):

- **الهمزة** : خروج الهمزة عن معناها الأصلي وهو الاستفهام إلى معنى (التسوية) ، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ** ﴾ [البقرة: ٦] . فالكلام معها خبر والهمزة هنا لا تدل على الاستفهام، كما صرح بذلك العلماء ومنهم : الرضي^(١٢٧)، وابن يعيش^(١٢٨)، والسيرافي^(١٢٩)، والطبري^(١٣٠)، والزمخشري^(١٣١)، وأبي حيان^(١٣٢)، والسبكي^(١٣٣).

- التحول الدلالي لـ ((هل)) : إِنَّ الْأَصْلَ فِي (هل) حرف أو أداة استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب. وقد تتحول (هل) لتدل على المعاني الآتية :
- تأتي بمعنى ((قد)) : استشهد الأستاذ عبدالعليم السيد فودة لذلك، بقول ابن خالويه: ((كل ما في القرآن من (هل أتاك) فهي بمعنى قد))^(١٣٤).

قَالَ تَعَالَى: ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا ۝١ ﴾ [الإنسان: ١] معناها: قد أتى على الإنسان، قال القرطبي نقلاً عن الكسائي والفراء وأبي عبيدة أنها بمعنى ((قد))^(١٣٥).

وقد ذكر ابن مالك : يتعين أن تكون بمعنى (قد) إذا وقعت (هل) بعد (الهمزة) في مثل ((أهل رأونا))^(١٣٦).

- تأتي للدلالة على ((النفى)) : كما جاء في قوله تعالى :

﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ ۝٦٠ ﴾ [الرحمن: ٦٠] ، والمراد النفي، أي : ما جزاء ؟^(١٣٧). ويقول أبو عبيدة : في قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى

وَالْأَصْمَىٰ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ ۚ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ۝٢٤ ﴾ [هود: ٢٤]

((قال هل يستويان مثلاً) أي : لا يستوي المثلان مثلاً ، وليس موضع (هل) هاهنا موضع الاستفهام ، ولكن موضعها هاهنا موضع الإيجاب أنه لا يستويان...))^(١٣٨).

- ((أم)) : المنقطعة ، استعمال (أم) غير الحقيقة :

- بمعنى ((بل والهمزة))،

نحو قوله تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَدْعَمْتُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ

كُنْتُمْ صَادِقِينَ ۝٣٨ ﴾ [يونس: ٣٨] ،

قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَمْ أَمَّا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ۝١١ ﴾ [الزخرف: ١١] .

- بمعنى ((بل)) فقط ، كما جاء في قوله تعالى :

﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ۝٥٢ ﴾ [الزخرف: ٥٢]. أي : بل أنا خير^(١٣٩).

- ((من)) تخرج ((من)) من دلالتها الاستفهامية إلى دلالاتٍ أُخرٍ متنوعة بفعل المجاز ، ومنها على النحو الآتي :

- تأتي للحكاية ، نحو قولهم : (ضرب من منا)، فهي حكاية نادرة لا يؤخذ بها وقد استبعدها سيبويه ، فقال : لا يتكلم به العرب ، ووجهه من القياس أنه جرد من الدلالة على الاستفهام حتى صارت اسماً كسائر الأسماء يجوز إعرابها وتثنيها وجمعها^(١٤٠).

- تأتي للدلالة على ((النفي)): كما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ [البقرة: ١٣٠] قال الزمخشري : ((مَنْ سَفِهَ) : في محل الرفع على البدل من الضمير في (يرغب)، وصحّ البدل ، لأنَّ (من يرغب) غير موجب ، كقولك : هل جاءك أحد إلا زيد؟))^(١٤١). وفي قوله تعالى :

﴿ بَلِ اتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَهْوَاءَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ

نَصِيرِينَ ﴾ [الروم: ٢٩] ، يقول ابن فارس: ((ظاهره استخبار ، والمعنى : لا هادي لمن أضلَّ الله، والدليل على ذلك قوله في العطف عليه : ﴿ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَصِيرِينَ ﴾))^(١٤٢).

وفي قوله تعالى : ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَكِيدُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٨] ، يقول أبو حيان الأندلسي: ((هذا (استفهام) ومعناه (النفي)، أي : ولا أحد أحسن من الله صبغة))^(١٤٣).

- ((أي)) الاستفهامية تخرج عن معناها الأصلي للدلالة على (الكمال) ، وقالوا في (أي) الدالة على الكمال :

١. تأتي صفة للنكرة كما في : زيد رجل أي رجل ؟

٢. تأتي حالاً من المعرفة ، كما في : مررت بعبد الله أي رجل ؟

وكذا : فأومات إيماء خفياً لحبتر فقله عينا حبتر أيما فتى^(١٤٤) .

- ((ما)) الاستفهامية تخرج عن معناها الأصلي للدلالة على ((التعجب)) ، هذا ما ذهب إليه الفراء وابن درستويه^(١٤٥)، وجاء في قوله تعالى :

﴿ فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ ﴿٨﴾ وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمِ ﴿٩﴾ ﴾

[الواقعة: ٨-٩] . وفي الآيتين ((تعجباً من حال الفريقين في السعادة والشقاوة ، والمعنى : أي شيء هم ؟))^(١٤٦).

- ((كيف)) اسم استفهام تدل على ((الحال)) تخرج عن معناها الأصلي لتدل على ((أيان)) وهي الدالة على الوقت ، واستشهد الأستاذ عبدالعليم فودة لذلك بقول الفرزدق^(١٤٧) :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة

وبالشام أخرى كيف يلتقيان ؟

فهنا تجرد من معنى الاستفهام فتكون (كيف) بمعنى (وقت) .

فيرى عضو المجمع عبدالعليم فودة بأن جميع الاستفهام الذي علّق عنه الفعل ليس معناه دالاً على الاستفهام بل يدل على معانٍ أخر ، وهذا هو الاستفهام المجازي لا يستدعي الجواب الذي يستدعيه الاستفهام الحقيقي ، وإنما يكون الجواب على حسب ما تعرّف من غرض المستفهم في استفهامه .

٧- استعمالات الأساليب النحوية في التعبيرات العصرية :

دلالة ((ما دام)) العصرية : جاء في وقائع مؤتمر مجمع اللغة العربية في دورته الثالثة والأربعين، الجلسة الثامنة (٢/٣/١٩٧٧م) : (ما دام . في بعض تعبيرات عصرية) : إذ قرئ قرار مجلس مجمع القاهرة القاضي بتعديل قرار لجنة الأصول بشأن (مادام) على النحو الآتي^(١٤٨):

أ . مادام عليّ مجتهداً في دروسه فسيكتب له النجاح.

ب . مادام صاحب الاقتراح قد حضر فلنناقش الموضوع.

وقد رأت لجنة الأصول داخل المجمع قبول التعبيرين ، وتخريجهما على أحد الوجهين الآتين :

أ. أن تكون جملة مادام مقدمة من تأخير .
ب. أن تكون (ما) في (مادام) زمانية شرطية كما في قوله تعالى :

﴿فَمَا اسْتَقَمُوا لَكُمْ فَاسْتَغِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة : ٧] . وطال

النقاش بين المؤتمرين حول تقدم (ما دام) ، خلافاً لما قال به النحاة من وجوب تأخرها عما يكون مظروفاً أو جملةً ، وحول ما إذا كان من الممكن تقديمها بنية التأخر ، أو اعتبار (ما) في (ما دام) مصدرية مشربة معنى الشرط (١٤٩) بسبب

مجيئها في صدر الجملتين لها ، وهو استعمال معروف للفظه (ما الزمانية) في العربية كما جاء في الآية السابقة ؛ مما يدل على قوة (ما) في أداء معنى الزمان الشرط معاً أنها حين تتصل بلفظة (كل) تالية لها تتحول معها إلى أداة زمانية

شرطية، كما جاء في قوله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾ [البقرة : ٢٠].

أما موقف الدكتور عباس حسن (عضو المجمع) من هذه المسألة فهو يرى ((أن (دام) في الأمثلة المعروضة تامة بمعنى (بقي)، وتخرج الأسلوب عندئذ يصبح سهلاً)) (١٥٠). وما يماثل التعبيرين العصريين أن تأتي (مادام) عادة

تابعة لجملة تنقيد بها ، كقوله تعالى : ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم : ٣١].

ويقول النحاة إنها في الآية الكريمة وما يماثلها زمانية مصدرية ، أي : أنها وما بعدها في الآية، بتقدير: ((مدة دوامي حياً)) (١٥١).

ويقول الدكتور شوقي ضيف : ((إنَّ الجملتين في التعبيرين بعدها شبيهتان شهما قويا بالجملتين الشرطيتين إذ تترتب ثانيهما على أولاهما ترتب جواب الشرط على فعله وأيضاً فإنَّ جملة الجواب مع (ما دام) في التعبيرين وما يماثلهما تأخذ حكم جملة جواب الشرط في اقترانها بالفاء إذا كانت اسمية أو فعلية فعلها جامد أو طلبى

أو منفي أو مقترن بقد أو سوف أو السين كما في المثالين)) (١٥٢).

إذن يلحظ من خلال كلام الدكتور شوقي ضيف: ب ((أن أداء (ما) لمعنى الشرط واضح في التعبيرين العصريين ، ويتضح أداءها لمعنى الظرفية في التعبير الأول ويضعف هذا الأداء أحياناً كما في التعبير الثاني، ولذلك قلنا إنَّها في التعبيرين زمانية ولم نقل إنها ظرفية ، أي: أنَّها تدلُّ على الزمانية دلالة ما ، وهي دلالة لزمته من استعمالها القديم مع (دام))^(١٥٣).

وبعد مناقشة أعضاء المجمع لهذه المسألة انتهت لجنة الأصول إلى القرار الآتي :
((رأت اللجنة قبول التعبيرات العصرية السالفة لـ(ما دام) وتخريجها على أحد الوجوه الآتية :

١. أن تكون جملة (ما دام) مقدمة من تأخير .

٢. أن تكون (ما) في (ما دام) زمانية شرطية ، كما في قوله تعالى :

﴿فَمَا اسْتَقَمُوا لَكُمْ فَاسْتَغِيْبُوا لَهُمْ﴾

٣. أن تكون (ما) مصدرية ظرفية ودام (تامة)^(١٥٤).

إذن ينهي المجمع هذا الموضوع بإصدار القرار الآتي : ((صحة صدارة ((ما دام)) الجملتين في التعبيرات العصرية ، وتخرج (ما) فيها على أنَّها زمانية شرطية))^(١٥٥).

- الدلالة الجديدة لحرف ((الباء)) :

إنَّ المعنى الحقيقي ((الباء)) هو الإلصاق ، وما ذكر لها من معانٍ أخر تحمل هذا المعنى ، إذ قال سيبويه : ((وباء الجر إنَّما هي للالزاق والاختلاط ، وذلك قولك خرجت بزيد ودخلت به وضربته بالسوط ، ألزقت ضربه إياه بالسوط . فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله))^(١٥٦). قيل : ولا يفارقها هذا المعنى^(١٥٧). أما الإلصاق فهو يقسم على قسمين :

الأول : الحقيقي : نحو : قولنا : أمسكت بعلي ، أي: إذا قبضت على شيء من جسمه ، أو على ما يحسبه من يد ، أو ثوب ، أو... غير ذلك.

الثاني : المجازي : نحو : قولنا : بخل به ، أي : التصق بخله به ، وتعلق به إذا كان التعلق معنوياً ، ورأفت به ، أي : التصقت رأفتك به^(١٥٨).

وقد أوردت لجنة الألفاظ والأساليب داخل مجمع القاهرة تعبيرات عصرية :
 سارت المفاوضات خطوةً خطوةً، أو خطوةً بخطوةً نوقشت سياسةُ الخطوةِ خطوةً.
 وجاء في قرار المجمع في مؤتمر الدورة الرابعة والعشرين في الجلسة الرابعة
 والعشرين في الدورة نفسها : تشيع هذه العبارات الثلاث في اللغة المعاصرة ، وقد
 درستها اللجنة ثم انتهت إلى أن الأولى والثانية صحيحتان على أن تكون خطوةً
 خطوةً في العبارة الأولى حالاً مؤولاً بمشتق ؛ أي مرتبة أو متتابعة مثلها كمثّل ،
 قولهم : دخلوا رجلاً رجلاً ، أي : متتابعين . وفي العبارة الثانية خطوةً حالاً أيضاً
 وخطوة بعدها صفةً لها ، والمعنى خطوةً متبوعة بخطوةٍ ، أو خطوةً بعد خطوةٍ فالباءُ
 بمعنى (بعد). أما العبارة الثالثة : وهي سياسة الخطوةِ خطوةٍ فإنها لا تقبل إلا بحملها
 على الأعداد المركبة ، وهي الأحد عشر وإخوته ، فتكون الخطوةِ خطوةً بفتح
 الجزأين، ولهذا تُفضّل اللجنة، أن يقال: سياسةُ الخطوةِ بخطوةٍ، بجر كلمة الخطوةِ
 بالإضافة، وخطوة بعدها حالٌ، منها، أي: سياسةُ الخطوةِ متبوعة بخطوةٍ^(١٥٩). والذي
 يهمننا من قرار المجمع هو تفسيره (الباء) في قولهم : خطوة بخطوةٍ .

إذ جاء القرار أن (الباء) بمعنى (بعد) ولم أجد هذا المعنى عند أحد من
 القدماء^(١٦٠) الذين درسوا الحروف ومعانيها ، وقد يُعْتذر لذلك أن النحاة ذكروا
 الظرفية من معانيها التي أوصلوها إلى أربعة عشر معنىً .

إذن فكل ما ذكره المتأخرون من معاني (الباء) متفرعة أو خارجة عن الأصل ،
 ولعلّ الذي أوحى إلى المجمع بهذا المعنى الأستاذ محمد شوقي أمين
 (عضو المجمع) : إذ ذكر في مداخلة له في أثناء المناقشات أن ما يؤيد توجيه
 الصورة الثانية من قرار المجمع : خطوة بخطوة ، قول امرئ القيس^(١٦١) :

فَلأَيَّ بَلأِي ما حَمَلْنَا غُلامَنَا

على ظَهْرِ مَحَبوبِكِ السَّرَّاءِ مُحْتَبٍ

فقد قال الأعلام الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) في شرحه : لأياً بلأى: أي جهد بعد جهد^(١٦٢). والذي يبدو أن الأعلام قد فسر المعنى العام، ولم يفسر معنى الباء، وهناك بيتٌ (شاهد) يشبه ما قاله امرئ القيس وهو بيت زهير القائل^(١٦٣):

فلأياً بلأى ما حمَلْنَا وليدنا

على ظهرِ محبوبِكِ ظمَاءِ مفاصلِه

إذن يمكن القول إنَّ معالجة المجمع لهذه الأساليب موفقة ، غير أنه كان ينبغي له وقد أجاز في أسلوب خطوة بخطوة أن تكون (الباء) على معنى (بعد) أن يشير إلى هذا المعنى الجديد من معاني (الباء). والذي لا يقع عليه القارئ في أي كتاب من كتب النحو.

إذن يمكن أن نقول إنَّ المعنى الرئيس (الأصلي) للباء هو الإلصاق وقد يخرج من معناه الأصلي إلى معانٍ متنوعة ، ومنها ما جاء به المجمع وهو معنى (بعد) ، وهذا يدلُّ على التطور الدلالي لحرف (الباء) ويكون ذلك نتيجة التطور الحضاري للغة العربية .

- مجيء ((ذات)) للدلالة على معنى ((نفس)) و((عين)): :

الأصل في (ذات) : ((مؤنث ذو بمعنى صاحب ، يقال : هي ذات مال وذات أفنان ومثناها ذواتا، جاءت في القرآن الكريم : قَالَ تَعَالَى: ﴿ ذَوَاتًا أَفْنَانٍ ﴾ (٤٨) [الرحمن: ٤٨] والجمع ((ذوات)) . يقال : جنات ذوات أفنان))^(١٦٤). وجاء في التاج: ((ذو ، معناها : صاحبٌ ، وهي كلمةٌ صيغت ليتوصل بها [...] وهي ذات: للمؤنث، تقول : هي ذاتُ مالٍ))^(١٦٥).

وذكر صاحب اللسان : ((ذو وذوات قال الليث ذو اسم ناقص وتفسيره صاحبٌ ذلك كقولك : فلانٌ ذو مالٍ، أي : صاحبٌ مالٍ [...] وقال الليث في تأنيث ذو ذاتٌ تقول هي ذاتُ مالٍ))^(١٦٦).

أما مجمع اللغة العربية بالقاهرة فيرى : استعمال (ذات) بمعنى (نفس) أو (عين) ، وقد تدارست لجنة الأصول هذا الموضوع ورأت أنّ هذا اللفظ الذي لم يذكره النحاة ضمن ألفاظ التوكيد المعنوي يمكن أن يستعمل ضمن هذه الألفاظ ، وبعد مناقشة هذا الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار الآتي :

((لم يذكر النحاة كلمة ((ذات)) من المؤكّدات المعنوية ، ولما كانت تستعمل كثيراً بمعنى ((نفس)) أو ((عين)) رأت اللجنة استعمالها ضمن ألفاظ التوكيد المعنوي، كما تستعمل نفس وعين ، متأخر عن المؤكّد ، ومجرورة بالباء الزائدة ، وقد تتقدم على المؤكّد))^(١٦٧). إذ جاء قرار المجمع في هذه المسألة بناءً على متطلبات الحياة العصرية ، فقد نقل الدكتور عبد الرحمن السيد عضو المجمع ما جاء في مقال بصحيفة الأهرام ما يأتي : ((إنّ احتكار أقوياء عالمنا العلم والقدرة على التلاعب بمقدرات الآخرين ، [...] لا تجرى مناهضتها بالركون إلى اليأس والإحباط، ولا إلى الإرهاب ، ولا إلى شتى صور الهروب من ضرورة مواجهة الخصم بذات أسلحته ، وعلى ذات أرضية العلم والمعرفة ، التي هي أرضيته [...] بل والقدرة على المشاركة في عمليات الإبداع والخلق ذاتها))^(١٦٨). وقد استعملت (ذات) في المعجمات دالة على معانٍ مختلفة ، فاستعملت بمعنى صاحبة ، وذات بينكم ، أي : حقيقة وصلكم، وجاء من (ذات نفسه) ، أي : طبعاً .

وفي الوسيط : ((والذات النفس والشخص ، يقال : [...] نقد ذاتي ترجع إلى آراء الشخص وانفعالاته " محدثة " ويقال : جاء فلان بذاته عينه ونفسه))^(١٦٩). إذن إن (ذات) تستعمل استعمال (نفس) و(عين) تجر بالياء الزائدة كما تجران . ويجوز أن تتقدم على المؤكّد كما يجوز تقدمهما ، وفقاً لما قرره المجمع جواز تقدم النفس على المؤكّد .

فالمعنى الحقيقي لـ((ذات)) هو بمعنى صاحب ثم انتقلت بعد ذلك لتدل على معنى (نفس) و(عين) للتوكيد المعنوي ، وذلك نتيجة التطور الدلالي للغة العربية .

- دلالة ((لا)) المحدثه : وهي المركب المنفي :

أصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في الدورة السابعة والأربعين ، الجلسة السادسة ؛ بتاريخ (٢/٣/١٩٨١م) قراراً في استعمال ((لا)) في محدث الكلام وهو على النحو الآتي :

((يُجرى في الاستعمال المعاصر مثل ، قولهم : اللامعقول مذهب من مذاهب الأدب، كان عملاً لا أخلاقياً ، تصرف لا شعورياً . ويجوز في هذه الأمثلة السابقة وما يشبهها أحد وجهين :

(أ) اعتبار ((لا)) النافية غير عاملة على أن يعرب ما بعدها بحسب موقعه ممّا قبلها.

(ب) اعتبار ((لا)) مركبة مع بعدها ويعرب المركب بحسب موقعه في الجملة . وقد سبق أن أصدر المجمع قرارات ثلاثة تجيز استعمال ((لا)) مركبة مع الاسم المفرد وذلك في ترجمة المصطلحات العلمية^(١٧٠). وقد قدم الدكتور محمد حسن عبد العزيز الخبير في لجنة الأصول مذكرة عنوانها ((لا المعترضة بين الصفة والموصوف)) إذ استعرض فيها الأمثلة التي تشيع على السنة المحدثين من هذه الأساليب ، مستأنساً بما ذكره ابن هشام في ((لا) المعترضة وبعض مواقعها ، إذ يقول : ((من أقسام ((لا النافية)) المعترضة بين الخافض والمخفوض ، نحو : جئتُ بلا زادٍ وغضبتُ من لا شيء ، وعن الكوفيين أنها اسم ، وأنَّ الجار دخل عليها نفسها ، وأن ما بعدها خفض بالإضافة ، وغيرهم يراها حرفاً ويسميها زائدة))^(١٧١). وينتهي إلى إجازة هذه الأساليب، وأن يُضم إلى مواقع ((لا النافية المعترضة)) هذا الموقع الجديد ، وهو أن تجيء بين الصفة والموصوف^(١٧٢).

وينتهي إلى قوله : ((ويمكن أن نصوغَ قراباً يُعمم ذلك على النحو الآتي : يُسوغ دخول ((لا)) النافية غير مكررة على الأسماء المفردة : أخباراً أو نعوتاً أو أحوالاً))^(١٧٣).

ويتبع ذلك المذكرة الثانية التي ذُكِرَ فيها تعبيران عباسيان، هما : ((اللأدرية ، والماصدق)) واتخذ منهما مسوغاً لإجازة التعبيرات المحدثه ، وقد عُومِلَ كل منهما معاملة الاسم المفرد من دخول ((ال)) عليها ، واستحدثهم منها المصدر الصناعي^(١٧٤). أما الأستاذ محمد شوقي أمين (عضو المجمع) فقد قدم مذكرة إلى لجنة الأصول بعنوان : (موقع لا في محدث الاستعمال) يرى فيها أن تخريج الدكتور شوقي ضيف على أن (لا نافية) في هذا الأسلوب قد يعني في بعض الأساليب ، نحو ، قولهم : ((هذا عمل لا إنساني)) غير أنه لا يعني في مثل ، قولهم : ((العمل اللإنساني)) لأنه قائم على أن (لا) مفردة لا تلحقها أداة التعريف، واستشهد على قدم هذا الأسلوب بما جاء في محاوره بين أحمد الاسكندري وحسين والي من قول عامر بن الظرب في مجمع الأمثال: ((أصبح لا شيء شيئاً أو أصبح اللاشيء شيئاً، وهما روايتان، وتعاقب الروائتين مُشعر بأن التعبير جارٍ على نية التركيب))^(١٧٥).

أما الدكتور تمام حسان (عضو المجمع) فقدم مذكرة إلى لجنة الأصول بعنوان : ((كلمة في موقع لا في الاستعمال المحدث)) إذ يرى فيها :

(أ) إنّ وظيفة النفي ما تزال قائمة بالنسبة لـ(لا) في نحو قولهم:
((اللامعقول واللانهائي)).

(ب) إنّ (لا) ألغيت نحويّاً ، وربما كان إلغاؤها بسبب التركيب تطبيقاً للقاعدة القائلة : ((إذا ركب الحرفان بطل عمل كل منهما منفرداً)).

(ج) إنّ شدة ارتباط (لا) بما بعدها صحح أن تدخل أداة التعريف عليهما معاً. ويقترح الدكتور تمام حسان الاعتراف بأنّ (لا) وما دخلت عليه مركب يمكن أن نطلق عليه المركب المنفي وان كان مخالفاً لكل أنواع المركبات^(١٧٦). وقد اقترح الدكتور أحمد الحوفي أن تعمل (لا) في هذه الأساليب عمل (ليس) كما رفض الأستاذ عبد السلام محمد هارون دخول (أل) على (لا) سائلاً : هل سبق للنحاة أن أدخلوا (ال) على (لا)^(١٧٧).

وهذه الأساليب تختلف حتماً عما نقله النحاة ، نحو : جئت بلا زاد ، وغضبت من لا شيء. ذلك أن سبيل هذه غير سبيل تلك .

فنحن هنا نتكلم على أشباه جمل، أما الأساليب المحدثه فمعنيّة بالمصطلح العلمي ، وعلى هذا يكون كلام الدكتور الحوفي على معاملة (لا) هنا معاملة (ليس) وكلام الأستاذ عبدالسلام هارون على حديث النحاة في إدخال (أل) على (لا) خارج السياق .

إذن هذا لا يعني أن النحاة واللغويين القدماء غفلوا عن ملاحظة بعض استعمالات (لا) والتي تمس ما نحن في صدده من أساليب نحوية ، بل لعل المترجمين الأوائل بنوا هذا على هذه الأساليب على تلك الملاحظ ، ومن ذلك نرى سيبويه يقول : ((وأعلم أن ((لا)) قد تكون في بعض المواقع بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه ، وذلك نحو قولك أخذته بلا ذنب))^(١٧٨). وقد أتفق معه أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ) قائلاً: ((وإذا قال لك الرجل: ما أردت؟ قلت: لا شيئاً، وإن قلت: لم فعلت ذلك؟ قلت: لا شيء، وإن قال ما أمرك؟ قلت لا شيء: يُنون فيهن كلهن))^(١٧٩). وهذا أدى إلى الاستعمال المبكر لذلك .

أما المجمع فقد أصدر القرارات الثلاثة السابقة في هذا الأسلوب على النحو الآتي^(١٨٠):

أولها : نصّ على جواز دخول (ال) على حرف النفي المتصل بالاسم والاستعمال في لغة العلم، مثل: (اللاهوائي)، وقد صدر ذلك في الدورة الثانية للمجمع .
ثانيها : نصّ على جواز ترجمة الصدر الأجنبي ((an)) و((a)) الدال على النفي بوضع (لا) النافية مركبة مع الكلمة المطلوبة ، مثل (اللاجفن) و(اللامقلة) وصدر في الدورة الثامنة .

ثالثها : نصّ على جواز استعمال (لا) مع الاسم المفرد إذا وافق هذا الاستعمال الذوق ولم ينفر منه السمع ، وقد صدر في الدورة الحادية عشرة .
فالقار الأول : أضفى على هذا التركيب صبغة الاسمية ، كما أجاز الثاني القياس عليه وترجمته ، أما الثالث فلا يخلو من الغموض ، ومسألة الذوق هذه مسألة نسبية، فإذا تجاوزنا المسألة الصوتية وتآلف الحروف ، بقي قوام الأمر الذبوع والاستحسان ، والجريان على الألسنة والأقلام .

وبناءً على القرار الأول فالترجيح الأول في القرار الأخير موضوع المناقشة لا وجه له فجواز دخول (أل) على هذا المركب إقرار بعدم استقلال (لا) في هذا التركيب ، وعلى هذا يكون الترجيح الثاني تحصيل حاصل ، وكان الأوجه لو أقتصر عليه .

إذن مما لاشك فيه أنّ دخول الألفاظ والأساليب المعرّبة والدخيلة إلى العربية يحدّد العصر كانت عن طريق الترجمة ولاسيما الترجمة من اليونانية وغيرها ، فمن يتتبع ما جاء به الأب أنستاس ماري الكرملّي (١٩٤٨م) لهذه الأساليب المعرّبة والدخيلة سيجد الكثير منها.

وكان الوجه الأمثل للموازنة بين المصطلحين المتقابلين، والمحافظة عليهما في بؤرة السياق فهذا الاستعمال لـ (لا) هو نتاج علمي للغة العربية التي تعالج مصطلحات محددة ذات دلالة سلبية ، إذ نجد أنّ المحدثين قد وسعوا في استعمالها توسعاً كبيراً ، لكثرة الترجمة العلمية .. والحاجة إلى معجم محدد للمصطلحات العلمية.

لذلك صنع المجمع معجمات علمية بناءً للمتطلبات العلمية الحديثة .

- دلالة ((حتّى)) العصرية :

أصدر مجمع اللغة العربية في القاهرة قراراً في الدورة الثالثة والأربعين (٢/٣/١٩٧٧م) : ((تجيء ((حتّى)) في التعبيرات العصرية غير مسبقة بـمذكور يصح أن يكون ما بعد ((حتّى)) غاية له . ومن أمثلة ذلك :

١. الهزيمة اليوم تهدد إسرائيل يعترف بذلك حتّى المتعاطفون معها .

٢. مجلس الأمن ينعقد وينفض دون أن يُعرض عليه حتّى مشروع قرار .

٣. لم يقرأ حتّى الصحف .

٤. لم ينجح في أن يكون حتّى عضواً في مجلس القرية .

٥. ترك الخلاف أثره حتّى على العلاقات الثقافية بين البلدين.))^(١٨١) .

تجيء حتّى في العربية المعاصرة ، كما هي في الفصحى ، فهي تأتي :

- جارة : نحو : ظل ساهراً حتّى الفجر .

- عاطفة : نحو : أشفق عليه المشرفون على علاجه حتّى الأطباء .

- ابتدائية : نحو : حَتَّى الأطفال الصغار لم يجدوا من يعينهم .
ويقول الدكتور محمد حسن عبدالعزيز : ((ومن هذه الأمثلة نتبين أن ((حَتَّى)) ليست حرف جرٍ أو عطفٍ أو ابتداءً وهي وظائفها في الفصحى ، وليس في جملتها ما يردّها إلى وظيفة من وظائفها السابقة إلا بشيءٍ من التأويل. وأقرب ذلك إلى المعقول أن تكون ((حَتَّى)) عاطفة، وأن يكون المعطوف عليه محذوفاً، وعلى هذا الرأي يكون التقدير فيما مثلنا به :

- يعترف بذلك كل الناس حَتَّى المتعاطفون معها .

- لم يُعرض عليه شيءٌ حَتَّى مشروع قرار .

- ولم يقبلوا شيئاً حَتَّى الصمت. وهكذا الأمر في بقية الأمثلة ، حيث يكون تقدير المعطوف عليه مبنياً على أساس أنه عام وما بعد (حَتَّى) جزء منه ، وأن يكون هذا المحذوف واقعاً المواقع التي تقتضيها الجملة فاعلاً أو نائباً له أو مفعولاً به [...] الخ ولكن يضعف هذا الرأي أنه يحتاج إلى تقدير محذوف في كلِّ موقع من مواقعها السابقة ، وحذف المعطوف ممّا تخرج في القول به جمهرة من النحاة.))^(١٨٢).

وأضاف الدكتور محمد حسن عبدالعزيز إلى ذلك أيضاً قائلاً : ((أما الرأي الذي انتهيت إليه فهو أن ((حَتَّى)) فيما سبق من الأمثلة لا تقوم بوظيفة العطف ، إذ لا تشرك ما بعدها وهو المعطوف في حكم ما قبلها ؛ لأنه لم يسبقها ما يصلح أن يكون معطوفاً عليه ، وينبني على هذا أن يتعلق ما بعدها بما قبلها فيعرب ((المتعاطفون)) في المثال الأول فاعلاً، و((مشروع)) في المثال الثاني نائب فاعل، و((الصمت)) في المثال الثالث مفعولاً به ...))^(١٨٣).

إذن من خلال ما سبق وعلى الرّغم من اختلاف الأعضاء في هذه المسألة، أصدر المجمع قراراً ((تكون ((حَتَّى)) حرفاً يعبر عن الغاية ، ولا ينبني على وجوده أثرٍ إعرابي فيما بعدها))^(١٨٤).

- إخراج ((غير)) من باب الاستثناء :

أصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قراراً خاصاً بإخراج (غير) من باب الاستثناء في الدورة الخامسة والخمسين في الجلسة العشرين المنعقدة بتاريخ

(٦/٢/١٩٨٩م) بعد أن عرضت لجنة الأصول في المجمع المواضيع التي تجيء فيها (غير) موضع (إلا) في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف ولغة العرب، كما عرضت قرارات المجمع السابقة والخاصة باستعمال (غير) في باب الاستثناء ، وقد تدارست اللجنة تلك المواضيع ؛ وانتهت إلى القرار الآتي :

((غير)) اسم يتأثر بالعوامل النحوية المختلفة ، شأنه في ذلك شأن بقية الأسماء ، وترى اللجنة :

إخراج (غير) من باب الاستثناء وإعرابه في المواضيع التي يمكن توجيهه فيها على أنه مستثنى منصوب، حالا منصوبة، أخذاً برأي أبي علي الفارسي . ومثل ((غير)) في ذلك ((سوى))^(١٨٥).

وقد تحدث الدكتور شوقي ضيف عن خروج ((غير)) من الاستثناء :

- ((غير)) : اسمٌ ملازم للإضافة في المعنى ، إذ ورد مرات عدة في القرآن الكريم ، تارة اسماً وتارة صفة ، وقد جاء مجروراً كثيراً ، كما في قوله تعالى :

﴿ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [البقرة: ٢١٢]

﴿ وَتَرْزُقُ مَنْ تَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [آل عمران: ٢٧].

﴿ هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [ص: ٣٩]

﴿ إِنَّمَا يُوفِي الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [الزمر: ١٠]

﴿ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [غافر: ٤٠]

وجاء مرفوعاً خبراً لمبتدأ ، نحو قوله تعالى :

﴿ أَوْ مَنْ يُنشِئُ فِي الْجَلِيَّةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾ [الزخرف: ١٨]

وتأتي خبراً ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ ﴾ [المعارج: ٢٨]

وتأتي منصوباً اسماً لـ ((أن)) ، كما جاء في قوله تعالى :

﴿ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ

الْكَافِرِينَ ﴾ [الأنفال: ٧]

وتأتي منصوباً مفعولاً به ، نحو قوله تعالى :

﴿ قُلْ أَعْيَرَ اللَّهُ أَخِيذُ وَإِنَّا فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يَطْعَمُ ۗ ﴾ [الأنعام: ٤٤]

والمفعول المطلق مذكور هو (ظن الجاهلية)، كما جاء في قوله تعالى :

﴿ يَطْنُونَ بِاللَّهِ عَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ ۗ ﴾ [آل عمران: ١٥٤] وقد تأتي ظرفاً للزمان،

قال تعالى : ﴿ مَا لِيثُوا عَيْرَ سَاعَةٍ كَذَلِكَ كَانُوا يُؤْفَكُونَ ۗ ﴾ [الروم: ٥٥].

وتأتي نعتاً ، كما جاء في قوله تعالى :

﴿ قَالَ يَنْتُوخُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ۗ ﴾ [هود: ٤٦].

وقوله تعالى : ﴿ مَنْ إِلَهُ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ أَفَلَا تَسْمَعُونَ ۗ ﴾ [القصص: ٧١].

و ﴿ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ ۗ ﴾ [النور: ٢٧].

و ﴿ نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ۗ ﴾ [فاطر: ٣٧].

ولكن لم تأت مبتدأ في القرآن الكريم بل جاءت في كلام العرب ، نحو : غيرك
يبخل^(١٨٦). وجاءت في كلام المتنبى^(١٨٧) :

غيري بأكثر هذي الناس ينخدع

إن قاتلوا جبنوا أو حدثوا شجعوا

وقد جاءت لفظة (غير) منصوبة في مواطن كثيرة لا تتدرج في هذه الوجوه من

الإعراب ، كما جاء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ

وَمَا أَهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ ۗ ﴾ [البقرة: ١٧٣] ، أي من اضطر إلى أكل هذه الأشياء

المحرمة لا باغيا طلبها ولا متجاوزا سد الجوع فلا إثم عليه ، ومثل غير في هذه

الآية : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ

وَأَنْفُسِهِمْ ۗ ﴾ [النساء: ٩٥] . في قراءة من قرأ الآية بنصب (غير) . أما موقف

سيبويه فقد توقف عند (غير) إذ عقد لها فصلاً ذكر عبارة تماثل العبارات القرآنية

التي سبق ذكرها ، هي : ((أتاني القوم غير زيد)) وقال إن معنى العبارة أن غير زيد

جاؤوا فصارت (غير) فيها معنى (إلا) فجرت الاسم الذي بعد إلا يقول :

((وكل موضع جاز فيه الاستثناء بـ(إلا) جاز بغير وجرى مجرى الاسم الذي بعد إلا،

لأنه اسم بمنزلته ، وفيه معنى ((إلا)))).^(١٨٨)

وأما أبو العباس المبرد فقد فسر كلام سيبويه قائلاً : ((إعلم أنّ كلّ موضع جاز أن تستثني فيه بـ(الإجاز) الاستثناء فيه بغير [...] وكل موضع وقع الاسم فيه بعد (إلاً) جرى على ضرب من الإعراب كان ذلك حالاً في (غير) إلا أن تكون نعتاً.))^(١٨٩).

وقد خالف أبو علي الفارسي رأي سيبويه والمبرد وغيرهما من النحاة في إعراب (غير) حين لا تأتي على وجه من وجوه الإعراب التي ذُكرت في صدر هذه الكلمة ، وتكون في الوقت نفسه منصوبة ، كما في الآيات التي مثلنا بها وكما في المثال الذي ذكره سيبويه، وهو قول القائل: ((جاء القوم غير زيد))^(١٩٠). وقال إنَّ ((غير)) ليست منصوبة على الاستثناء في هذه الأمثلة إنما هي منصوبة على الحالية وهي واضحة كما في قوله تعالى : ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(١٧٣) [البقرة: ١٧٣] . واعتراضات أبي علي الفارسي على ما تقدم : بأنَّ (غير) جامدة والأصل في الحال أن تكون مشتقة، أنّها جاءت جامدة في أحد عشر موضعاً نص عليها النحاة^(١٩١).

وقد ذكر الدكتور شوقي ضيف نقاطاً يسقط الاعتراض على رأي أبي علي الفارسي ، وهي على النحو الآتي^(١٩٢) :

أولاً : إنَّ الأصل في (غير) الوصف وأنها تخرج عنه إلى الاستثناء حملاً على (إلا) وهو حمل يعفينا منه أبو علي الفارسي إذ تحول الكلمة من الوصفية إلى الحال كثيراً في العربية ، إذ نقول مثلاً : صادفني طالب غاضب ، وصادفني علي غاضباً. إذ تحول الكلمة من الوصف أو النعت إلى الحال والعكس كثير في العربية. كما نقول : هذا الكتاب غير جيد ، وهذا الكتاب غير جيد لا يفيد فترفع ((غير)) في الجملة الأولى وتتصبها في الثانية حالاً .

ثانياً : إنَّ إعراب (غير) مستثنى ، في مثل : قال القوم غير زيد . إعراب فيه كثير من التجاوز إن لم يكن الخلل ، إذ ليست هي المستثنى وإنما هي وسيلة إليه .

إذن المستثنى الحقيقي هو ما تضاف إليه، ففي المثال السابق المستثنى (زيد) وليس (غير) . ومن خلال ما تقدم يتضح أن القول بأنَّ (غير) مستثنى فيه مخالفة واضحة للواقع والمنطق معاً مما يرجح الأخذ برأي أبي علي الفارسي أن (غير) حين تنصب ويكون فيها شيء من معنى الاستثناء تعرب حالاً لا مستثنى أخذاً بمعناه الأساسي الذي وضعت له وهو الوصف أو الوصفية .

ثالثاً : إنَّ إعراب (غير) مستثنى فيه غير قليل من الصعوبة في تعليم الناشئة ، إذ يحاولون في إعرابها على تصور إعراب المستثنى بعد إلا في أحواله الثلاث حين تكون العبارة قبله تامة موجبة ، وحين تكون تامة غير موجبة وحين لا تكون تامة ولا موجبة . ولا يوقعنا إعراب الفارسي لها حالاً في شيء من هذا كله أو بعبارة أدق لا تجعل الناشئة في حاجة إلى شيء من ذلك .

رابعاً : إعراب (غير) حالاً يردها إلى أصلها ، لأنَّ الأصل فيها أن تكون صفة، والحال في واقعها صفة، ولذلك عرفها ابن هشام في التوضيح بأنَّها ((وصف لبيان الهيئة))^(١٩٣). وكل ما بينها وبين الصفة حين تكون نعتاً أنها ثابتة والحال صفة غير ثابتة أو بعبارة أخرى مؤقتة مثل (جاء محمد مبتسماً): ف ((الابتسام)) صفة له حين مجيئه . وكل ذلك معناه أنَّ إعراب (غير) مستثنى في بعض الأحوال إعراب عارض

لها في حين أنّ إعرابها حالاً، على رأي أبو علي الفارسي رجوع بها إلى التّأصيل في استعمالها .

أما الدكتور كمال بشر فقد قدم بحثاً إلى مؤتمر الدورة الخامسة والخمسين ، الجلسة العشرين ، بعنوان : ((الرأي في غير)) ، إذ قال : ((تري اللجنة إخراج " غير" من باب الاستثناء وحسابها اسما كسائر الأسماء لتمائلها معها شكلا ووظيفة.

أما من حيث الشكل فهي " اسم" (في مقابل الفعل والأداة) ، إذ يجوز تنوينها ودخول حرف الجر عليها . وتقع مضافة إلى ما بعدها ، شأنها شأن الأسماء في العربية . وأجاز بعضهم دخول " ال" عليها . و" غير" أيضاً اسم من حيث الوظيفة ، فقد تقع فاعلاً ومبتدأً وخبراً ومفعولاً به وصفة وحالاً وظرفاً

﴿ مَا لَيْسُوا غَيْرَ سَاعَةٍ كَذَلِكَ كَانُوا يُؤْفَكُونَ ﴾ [الروم: ٥٥] .. ((١٩٤) .

وقد ذكر الدكتور كمال بشر بعد ذلك مجموعة اقتراحات وهي على النحو الآتي (١٩٥) :

١- أكثر استعمالات " غير " في العربية يخرج عن هذا النمط من التركيب. وربما عن طريق الاستعارة أو المجاز ، كما مرّ ذكره سابقاً في الأساليب والتراكيب النحوية.

٢- عد " غير " أداة استثناء في مثل هذه الحالات إنّما بني على أساس معنى لفظة " غير " بذاتها (المغايرة أو الإخراج) ، على أساس صحة وقوعها موقع " إلا " . وهذا غير مقبول ، لأنّ كثيراً من الصيغ الأخرى يمكن أن تقع هذا الموقع وتفيد هذا المعنى ، ولم تحتسب أداة استثناء ، نحو : بيد ، استثنى ، أخرج ، ليس ، لا يكون الخ.

٣- عد " غير " أداة استثناء وإعرابها إعراب الاسم الواقع بعد إلا يخالف المنطق والواقع ، لأنّ المستثنى هنا ليس " غير " وإنّما هو ما يقع بعدها ، فكيف إذن تعرب إعراب هذا المستثنى ؟ .

٤- إعراب " غير " إعراب الاسم الواقع بعد " إلا " فيه تكلف ظاهر وتعسف في التحليل الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة بالغة على المتعلمين والمعلمين جميعاً . أما موقف لجنة الأصول فهي ((ترى إخراج " غير " من باب الاستثناء ، وحسبانها " اسما " كسائر الأسماء تتعاوره المواقع النحوية المختلفة . تعرب حالاً في تلك الحالات التي ظن النحاة أن " غير " فيها أداة استثناء ، ونستند في ذلك إلى رأي أبي علي الفارسي)) (١٩٦).

الخاتمة

- من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أهم النتائج ، وهي على النحو الآتي :
- ١- يعدّ التوسع الدلالي أحد سنن اللغة ، فنلاحظ من خلال هذه الدراسة التدقيق الفني اللغوي لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة لرصد ما يطرأ على اللغة العربية من تطور في القضايا النحوية وغيرها ، وهذا يعود إلى متطلبات الحياة الحضارية التي تمر بها اللغة العربية .
 - ٢- إنّ قرارات هذا المجمع جاءت نتيجة مواكبة تطور اللغة لِمَا تحمله من مسائل مختلفة في عصرنا الحديث .
 - ٣- إنّ إصدار القرارات النحوية وغيرها تساعد الدارسين والباحثين معرفة المسائل اللغوية الحديثة التي تطرأ على اللغة العربية .
 - ٤- إنّ قرارات المجمع جاءت استناداً على ما جاء به اللغويون القدماء ومتطلبات الحياة العصرية .
 - ٥- إنّ قرارات المجمع جاءت استثناساً بين أعضاء المجمع من أجل معرفة بما تمر به اللغة من التطور الدلالي والحضاري .
 - ٦- نلاحظ أنّ المجمع قد تجاوز الخلافات التي حدثت بين القدماء في المسائل النحوية وغيرها من مسائل اللغة ، وكذلك تجاوز الخلافات التي حدثت بين الدارسين المحدثين ولاسيما أعضاء المجمع . بل أفاد منها في بعض قراراته النحوية.
 - ٧- نلاحظ أنّ المجمع كثيراً ما يسري على المنهج البصري في التوظيف النحوي .
 - ٨- قضية التضمين هي عملية إلحاق دلالي يقابل عملية الإلحاق النحوي والصرفي. والذي أخذ على المجمع في تعريفه للتضمين هو اختزال قضية التضمين في باب التعدية واللزم .
 - ٩- تعدّ قضية التضمين من أكثر القضايا اللغوية إشكالاً ؛ ومن أبين مسالك البحث العقلي الدقيق لدى القدماء والمحدثين .
 - ١٠- نتفق مع القول بأنّ التضمين قضية انزياح دلالي بالدرجة الأولى قبل أن تكون مفهوماً نحوياً أو بلاغياً .

- ١١- إن قضية التضمين في مداها اللغوي تكون بعيدة عن الإشكالات المنطقية والمسالك فيها معقدة ، ولا شك فيه أن المجاز القائم على الإبداع والابتكار البياني وهو الرائد الأول وراء تلك الانزياحات، وان لم يكن الوحيد فهو من وسائل التطور الدلالي لإنماء اللغة وإثرائها .
- ١٢- إضافة (حيث) إلى الاسم المفرد يأنس بعض المتحدثين بمثل قولهم: الكتاب رخيص من حيث ثمنه، بجر ثمن والمعتمد من القواعد إضافة حيث إلى الجمل الاسمية والفعلية، واللجنة ترى إجازة إضافتها إلى الاسم المفرد وجره بعدها قياساً في ذلك على أخواتها من الظروف المكانية ، وأخذاً برأي الكسائي وما احتج به من الشعر فيجوز أن يقال : بادر إلى حيث العمل الجاد، ولا تمار الحكم من حيث العدل، وعلى ذلك فإضافة (حيث) إلى الاسم المفرد بعدها سائغة قياسياً واستعمالاً.
- ١٣- نلاحظ من خلال هذه الدراسة أن التطور الدلالي للقضايا النحوية وغيرها يكون بفعل المجاز أو الاستعارة لأنَّ المجاز إحدى وسائل التنمية اللغوية ويساعد على الاتساع اللغوي كما في اللغة العربية .
- ١٤- نلاحظ أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة يعد المجمع الأول في الوطن العربي الذي كرس جهوده لمتابعة ما يطرأ على اللغة العربية من تطور ونماء ، ولاسيما متابعة التطور الدلالي للقضايا النحوية وغيرها . فمن يتتبع قرارات المجمع يجد ذلك .
- ١٥- نلاحظ استئناس أعضاء المجمع بالمظاهر الدلالية ومنها: التعميم والرقي والانحطاط هذا ما وجدناه في مذكراتهم اللغوية المقدمة إلى لجنة الأصول داخل المجمع .
- ١٦- وجد أعضاء المجمع دلالاتٍ جديدة للأساليب النحوية وهذا يدل على أن العلماء القدماء قد توقفت لغتهم عند حدود معينة من المكان والزمان لا تتعداها.

- ١٧- عُنيت لجان المجمع بإثبات الحيّ السهل المأنوس من الكلمات والصيغ ، ولاسيما ما يشعر الطالبُ والمترجم بالحاجة إليه، مع مراعاة الدقة والوضوح في شرح الألفاظ والأساليب والصيغ وبيان دلالاتها القديمة والحديثة .
- ١٨- قَدَّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة للخارج عن القواعد النحوية أو ما عُدَّ شاذاً أو نادراً عندهم . بل ما خرج عن القاعدة النحوية أو غيرها يكون عن طريق الانتقال الدلالي بفعل المجاز أو الاستعارة ، وهذا يدلُّ على الاتساع الدلالي للتركيب النحوية والصرفية وغيرهما .
- ١٩- نلحظ أنّ الاستفهام المجازي لا يستدعي الجواب الذي يستدعيه الاستفهام الحقيقي، وإنَّما يكون الجواب فيه على حسب ما تعرفُ من غرض المُستفهم في استفهامه .

(Abstract)

This research is based on **Semantic development in grammatical structures In the decisions of the Arabic Language Academy in Cairo**. It included the study of evolution when semantic modern linguists and manifestations, including the: Semantic allocation, and circular and decadence, progress and change in the area of significance, then between significance at Cairo's compound and how attention Almjmaaon to metaphorical connotations? The position statement Almagamat language of the word ((significance)) and their meanings and their derivatives; then moved later to study the evolution of semantic grammatical structures in the decisions of the complex, which was based on what he brought members of the research and studies and notes provided to the compound through the Committee on assets, as we now study: Log thousand lam on ((all)) and ((some)), then we moved to the subject ((modulated)) which we began definition of linguistic and terminological and conditions, and position statement Members him, and we moved then to shift semantic word ((where)) and Multi ((I do preference)) and studied the decision compound which resulted in the issuance set of conditions, and then moved later to the subject ((epithet source)) and we talked after the exit style question to semantics variety through metaphor, and studied then uses methods grammatical modern expressions that monitored the compound through the development of civilization with the Arabic language, including:

Significance of the word ((as long as)) trendy, and significant new character ((Ba)), and the advent of ((with)) to denote the meaning of ((the same)) and ((eye)), and the significance of ((not)) updated composite exiled, and significance ((so)) trendy.

Through the above we have adopted in this study on the decisions of the compound in its various, minutes of its meetings, and research members and their memoirs, and Magamat complex linguistic, and wrote ancient and modern, and we adopted the citizen citation on the Koran, proverbs and poems Arabs ..

After we ended our study to the subject of the most important results that we have reached.

الهوامش :

- (١) علم الدلالة والمعجم العربي : ٥٦.
- (٢) ينظر: علم اللغة، وافي: ٢٨٦-٣٠٠، ودلالة الألفاظ: ١٢٢-١٣٣، والتطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن : ٤٥-٧٥.
- (٣) ينظر: دلالة الألفاظ : ١٢٣.
- (٤) ينظر: مدخل إلى علم اللغة : ١٢٢.
- (٥) ينظر: دلالة الألفاظ : ١٥٢-١٦٧، وعلم اللغة ، وافي : ٣١٤-٣٢٥ ، وعلم اللغة ، السعمران: ٢٨٣-٢٨٤، والتطور اللغوي عله وقوانينه : ١١١-١١٩، وعلم اللغة ، الضامن : ١٥٣-١٥٤ .
- (٦) علم الدلالة : أحمد مختار عمر: ٢٤٦.
- (٧) المزهر: ٤٢٧/١.
- (٨) ينظر: علم الدلالة والمعجم العربي : ٦٥.
- (٩) ينظر: م. ن : ٦٥.
- (١٠) ينظر: دلالة الألفاظ: ١٥٤، وعلم الدلالة دراسة وتطبيقاً : ٥٧.
- (١١) ينظر: المصباح المنير: مادة (عم) ٢٢٢/١ الطبعة العصرية ، والمعجم الوسيط : مادة (عم) ٦٣٤/٢، والمعجم الوجيز : مادة (عم) : ٤٣٥.
- (١٢) ينظر: الصاحبى في فقه اللغة العربية : باب القول في أصول أسماء : ٩٦. وجاء في الانتربولوجية المعرفية العربية بأنّ التعميم يكون بتوسع المعنى ونقله من الخاص إلى العام كالورد أصله اتيان الماء فجرى استعماله لاتيان كل شيء، وكذلك المجاورة والمثابهة التي تسبب انتقالاً من دلالة إلى أخرى وبطرقٍ أبرزها الاستعارة والمجاز المرسل والذي يكون عبر مجالين: الأول : من الحسي إلى الذهني المجرد . الثاني : عبر المحسوسات المختلفة عن طريق التعميم أو غيره . إذ نلاحظ أن التطور الدلالي من الحسي إلى الذهني، لا يلغي الأصل الحسي بل قد تتعايش المعاني الحسية والذهنية ويبقى للاستعمال فضل إشاعة أحدهما على حساب الآخر في زمن معين . ينظر: عودة التاريخ الانتربولوجية المعرفية العربية : ١٥٢/١.

- (١٣) ينظر: جمهرة اللغة ، ٥٥٣/١ .
- (١٤) ينظر: المخصص: ابن سيده : ٥٣/١ ، ونقل ابن منظور عن ابن بري وابن خالويه . ينظر: اللسان : مادة (عجا) : ٢٩/١٥ .
- (١٥) علم اللغة، الدكتور علي عبدالواحد وافي : ٣٢٠ ، ويقول ابن جني في الخصائص : ((اختصم زيد عمرو فأجبل ورجع مستقهماً . فقلت : اجتماعهما من حيث وَضَع كل واحد منهما في غير الموضع الذي بدئ له . وذلك أن الطريق خاص وضع موضع العام)) : ٣١٩/٣ .
- (١٦) العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي ، عبدالواحد حسن الشيخ : ١١ .
- (١٧) علم الدلالة ، أحمد مختار عمر : ٢٤٥ .
- (١٨) دلالة الألفاظ : ١٥٥ .
- (١٩) اللغة ، فندريس : ٢٥٨ .
- (٢٠) علم الدلالة ، أحمد مختار عمر : ٢٤٣ .
- (٢١) دلالة الألفاظ : ١٥٤ .
- (٢٢) ينظر: المعجم الكبير : ٤٤٩/٥ ، والمعجم الوسيط : مادة (حظط) : ١٨٢/١ ، والمعجم الوجيز : مادة (حظّ) : ١٥٨ .
- (٢٣) ينظر: علم الدلالة والمعجم : ٦٧ .
- (٢٤) ينظر: م . ن : ٦٨ .
- (٢٥) ينظر: صحيح البخاري : ٥١٥/٢ . رقم الحديث ١٣٥٤ ، وصحيح مسلم : ١٩٠٧/٤ . رقم الحديث ٢٤٥٢ ، ومسند أحمد بن حنبل : ١٢١/٦ . رقم الحديث ٢٤٩٤٣ .
- (٢٦) ينظر: علم الدلالة والمعجم : ٦٨ .
- (٢٧) ينظر: المعجم الوسيط : مادة (رقا) : ٣٦٨/١ ، والوجيز : مادة (رقا) : ٢٧٥ .
- (٢٨) ينظر: المفردات ، الراغب الأصفهاني : ٣٧٣-٣٧٤ .
- (٢٩) ينظر: علم الدلالة والمعجم : ٦٩ . وما بعدها .
- (٣٠) الصاحبي : باب الأسماء التي تسمى بها الأشخاص على المجاورة والسبب : ٩٥ ، والمقاييس : مادة (أمّ) : ١٧ .

- (٣١) ينظر: محاضر جلسات مجمع القاهرة في الدورة الثلاثين ، مؤتمر بغداد ،
مشتركة مع المجمع العلمي العراقي ، مطبعة المجمع العلمي
العراقي ، ١٩٦٥ م .
- (٣٢) ينظر: الخصائص : ٤٤٧/٢ ، وفقه اللغة : الدكتور علي عبدالواحد
وافي : ١٧٥-١٧٦ .
- (٣٣) المعجم الكبير: مادة (دلل) : ٤٩١/٧ ، وينظر : المعجم الوسيط :
مادة (دلل) : ٢٩٤/١ ، والمعجم الوجيز : مادة (دلل) : ٢٣٣ .
- (٣٤) مقاييس اللغة: مادة (دل) : ٢٨٦ ، وينظر: المعجم الكبير: مادة (دلل): ٤٩١/٧ .
- (٣٥) المعجم الكبير: مادة (دلل) : ٤٩١/٧ .
- (٣٦) اللزوميات ، لأبي العلاء المعري : ١٩١/٢ .
- (٣٧) ديوان ابن الرومي : ١٦٨/٣ .
- (٣٨) م . ن : ١٦١/٣ .
- (٣٩) المعجم الكبير: مادة (دلل) : ٤٩٥/٧ .
- (٤٠) م . ن : مادة (دلل) : ٤٩٨/٧ .
- (٤١) ينظر: م . ن : مادة (دلل) : ٤٩١/٧ ، وينظر : المعجم الوسيط : مادة (دلل)
: ٢٩٤/١ ، والمعجم الوجيز : مادة (دلل) : ٢٣٢ .
- (٤٢) ينظر: في أصول اللغة : ١٣٧/٤ .
- (٤٣) ينظر: تهذيب اللغة ، الأزهري : ٣١٠/١ .
- (٤٤) ينظر: م . ن : ٣١١/١ . إذ ((قال أبو حاتم: قلت للأصمعيّ : رأيت في
كتاب ابن المقفع) : (العلم كثيرٌ ولكنَّ أخذَ البعض خيراً من ترك الكلِّ) .
فأنكره أشدَّ الإنكار وقال : الألف واللام لا تدخلان في بعض وكلّ ؛ لأنَّهما
معرفة بغير ألف ولام ، وفي القرآن : ﴿ مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلٌّ ﴾ [النمل : ٨٧] .
قال أبو حاتم : ولا تقول العربُ الكلَّ ولا البعض ، وقد استعمله الناسُ حتَّى
سيبويه والأخفش في كتبهما ، لقلة علمهما بهذا النحو ، فاجتنب ذلك فإنَّه
ليس من كلام العرب)) .
- (٤٥) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد ، ابن ولاد : ١٢٠-١٢١ .

- (٤٦) نقلاً عن المزهري: ١٢٨/٢. ذكر الألفاظ التي استعملت معرفة لا تدخلها الألف واللام وعكسه .
- (٤٧) ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب: ٢٤٧، والنكت: ٤٤٥/١.
- (٤٨) ينظر: رسالة الغفران: ٤٥٦-٤٥٧.
- (٤٩) ينظر: المفردات: ٤٣٩.
- (٥٠) ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة: ٣٧/١.
- (٥١) ينظر: البحر المحيط: ٣١١/١.
- (٥٢) ينظر: بصائر ذوي التمييز: ٢٥٨/٢.
- (٥٣) ينظر: التصريح: ٣٥/٢، وشرح التصريح: ١٣٤/٢.
- (٥٤) ينظر: همع الهوامع: ٢٨٦/٤.
- (٥٥) ينظر: تهذيب اللغة، الأزهري: ٣١١/١، وسفر السعادة: ٣٧/١، والبحر المحيط: ٥٣٣/١، والتصريح: ٣٥/٢، وهمع الهوامع: ٢٨٦/٤.
- (٥٦) المزهري: ١٢٨/٢. (ذكر الألفاظ التي استعملت معرفة لا تدخلها الألف واللام وعكسه)، وفي أصول اللغة: ج٤/١٣٧.
- (٥٧) ينظر: المفردات: ٤٣٩، والمزهري: ١٢٧/٢ وما بعدها.
- (٥٨) ينظر: البحر المحيط: ٣١١/١، والتصريح: ٣٥/٢.
- (٥٩) ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٦٥٥/٢، وقد نقل ابن مالك رأي الزجاجي جواز دخول الألف واللام على ((بعض)) و((كل)) مجازاً. . التنزيل والتكميل: ١٣٣/٦.
- (٦٠) ينظر: الصحاح: ٢٤٨/٢.
- (٦١) وجاء بهامش الأصل: ((الكلام في جواز تعريف ((كلّ وبعض)) بالألف واللام، ممّا تنبه له أبو علي، وزعم أنه قياس قول سيبويه، ولم يسبق إليه، وقد شرحه في المسائل الحليّات)). ولم أجده في المطبوع من الحليّات، ومعلوم أن في نسختها نقصاً. ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢٣٤/١، وعبث الوليد: ٤٣٠.

(٦٢) ينظر: الشوارد : ٢١٠-٢١١، وبصائر ذوي التمييز : ٢٥٨/٢، وهمع الهوامع: ٢٨٦/٤.

(٦٣) ينظر: الحل في إصلاح الخلل ، البطليوسي : ٩٧-٩٨.

(٦٤) ينظر: أمالي ابن الشجري : ٢٣٣/١-٢٣٧. يجوز في قياس قول سيبويه وفي رأي أبي علي الفارسي لحاق الألف واللام بهما .

(٦٥) ينظر: كشف المشكلات : ١١١/١-١١٢.

(٦٦) ينظر: إعراب القرآن ، المنسوب للزجاج : ٦٥٥/٢-٦٥٦.

(٦٧) ينظر: رسالة الغفران : ٤٥٦-٤٥٧. وقال الباقرلي : وقد أجاز إدخال الألف واللام على كل وبعض سيبويه . ينظر : كشف المشكلات : ١١١/١.

(٦٨) ينظر: شرح درة الغواص : ٧، ولم نجد في الديوان رواية دخول الألف واللام على ((كل)) و((بعض))، والرواية: إلى الموت، يأتي منهما الموت معمدا. ديوان سحيم عبد بني الحساس : ٤١.

(٦٩) ينظر: شرح درة الغواص : ٧٠. ورواية أبي الفرج الأصفهاني:

لا يذكر البعض من ديني فينكره ولا يحدثني أن سوف يقضييني

الأغاني : ٤٠/٢. أما رواية الديوان فيختلف فيها صدر البيت عما عليه في الروايتين السابقتين :

لا يُبعد النقد من حقي فينكره

ولا يحدثني أن سوف يقضييني

ديوان مجنون ليلي : ٢١٦.

(٧٠) رواية صاحب الجمهرة :

يطاعن أولها سواً ويطرح

ورواية المفضل الضبي :

يطاعن أولها فئام مصبح

ينظر: جمهرة أشعار العرب : ٥٦٧، والمفضليات : ٢٤٣. ونظرات دقيقة

حول بعض وكل ، بحث، عبدالرحمن محمد إسماعيل ، مجلة مجمع اللغة

العربية بدمشق : مج ٥٨/٤/٧٩١.

- (٧١) في أصول اللغة : ١٣٨/٤ .
- (٧٢) ينظر: الشوارد : ٢١١ ، وفي أصول اللغة : ١٣٨/٤ .
- (٧٣) الجمل في النحو: ٢٤/٢-٢٥ ، إذ أصدر المجمع قراره الخاص بدخول الألف واللام على ((كل)) و((بعض)) في دورته الحادية والخمسين ، الذي نصّ: ((يجري في الاستعمال دخول (أل) على كل وبعض ، فيقال: الكل موافق أو البعض موافق ، وجمهرة النحاة يمنعون ذلك على أن منهم مَنْ أجازوه ، وبينهم ابن درستويه والزجاجي ، وثمة من المأثور أمثلة لورود ذلك في الشعر ، وقد جرى بذلك استعمال المولدين من قديم ، ولذا ترى اللجنة [أي: لجنة الأصول في اللغة] إجازة دخول الألف واللام على كل وبعض)). ينظر: تقرير لجنة الأصول المقدم إلى مؤتمر المجمع في الدورة الحادية والخمسين ، صفحة القرارات ، ومجلة مجمع اللغة العربية الأردني: ع ٢٨/٢٩/٢٣٤ .
- (٧٤) في أصول اللغة : ٢٣٤/٤ .
- (٧٥) أصدر المجمع القرار في جلسته السابعة عشرة من جلسات المؤتمر في الدورة الأولى . ينظر : محاضر جلسات المجمع ، الدورة الأولى : ٢٣٦ ، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً) : ٥ ، ومجلة مجمع اللغة العربية الملكي : ١/١٨٠-١٨١ ، وفي أصول اللغة : ٢٣٤/٤ .
- (٧٦) ينظر: محاضر جلسات المجمع ، الدورة الأولى : ٢٣٦ ، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً) : ٥ ، ومجلة مجمع اللغة العربية الملكي : ١/١٨٠-١٨١ . سنة ١٩٣٥ م .
- (٧٧) إذ قدمت هذه البحوث في ظاهرة التضمين والنيابة بين الحروف إلى مؤتمر المجمع ، وهي على النحو الآتي : اثنان منها لعضو المجمع الشيخ حسين والي ، واثنان للشيخ محمد الخضر حسين ، وواحد للشيخ أحمد الاسكندري ، وآخر للشيخ إبراهيم الحمروش ، والأخير للشيخ عبدالقادر المغربي . ينظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (مجموعة القرارات العلمية) : ٥ .
- (٧٨) ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية الملكي : ١/١٨٣ . سنة ١٩٣٥ م .

- (٧٩) ينظر: التصريح ، الأزهري : ٧-٥/٢ ، وبحث الشيخ أحمد الاسكندري (الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها) ، في الدورة الثانية للمجمع ، ومجلة مجمع اللغة العربية الملكي : ١٧٧/١-١٩٩ . سنة ١٩٣٥م .
- (٨٠) الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها، بحث الشيخ أحمد الاسكندري ، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي : ١٨٢/١ . سنة ١٩٣٥م .
- (٨١) ينظر: م . ن : ١٨٢/١ .
- (٨٢) الخصائص : ٣٠٨/٢ .
- (٨٣) م . ن : ٣١٠/٢ .
- (٨٤) المغني : لابن هشام : ٨٩٧/١ .
- (٨٥) حاشية الشيخ ياسين الزين على شرح التصريح : ٤/٢ .
- (٨٦) الكليات : فصل التاء : ٢٦٦ .
- (٨٧) مجلة مجمع اللغة العربية الملكي : ١٩٥/١ . سنة ١٩٣٤م .
- (٨٨) دراسات في العربية وتأريخها ، الشيخ محمد الخضر حسين : ٢٠٥ .
- (٨٩) مجلة مجمع اللغة العربية الملكي : ١٩٦/١ . سنة ١٩٣٥م .
- (٩٠) بحوث وتحقيقات لغوية متنوعة، (بحث) ، أحمد العوامري ، في مجلة مجمع اللغة العربية الملكي : ١٣٨/١ .
- (٩١) م . ن : ١٣٨/١ .
- (٩٢) ينظر: النحو الوافي : ٥٦٤-٥٩٥ . بحث التضمين .
- (٩٣) أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الدكتور محمد رشاد الحمزاوي : ٣٦٢ .
- (٩٤) ينظر: النحو العربي نقد وبناء ، الدكتور إبراهيم السامرائي : ١٨٤ .
- (٩٥) في أصول اللغة (مجموعة القرارات التي أصدرها المجمع) : ٢٤٦/٤ .
- (٩٦) ينظر: في أصول اللغة : ٢٤٦/٤ .
- (٩٧) م . ن : ٢٣٨/٤ .
- (٩٨) شعر القحيف العُقيلي : الدكتور حاتم صالح الضامن ، (بحث) منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي ، مج ٣٧/٣/٢٥٢ . ذو الحجة ١٤٠٦ هـ - أيلول ١٩٨٦م .

(٩٩) في أصول اللغة: ٢٣٥/٤-٢٣٦.

(١٠٠) ديوان الهذليين ، شعر أبي ذؤيب : ٥٢/١ . وأما رواية اللسان :

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ

مَتَى حَبَشِيَّاتٍ لَهُنَّ نَيْجٌ

ينظر: لسان العرب : مادة (شرب) : ٤٨٧/١ .

(١٠١) ينظر: في أصول اللغة (مجموعة القرارات التي أصدرها المجمع)

: ٢٤١/٤ .

(١٠٢) ديوان طرفة بن العبد: ٨٠ ، وينظر: معاني النحو، الدكتور فاضل

السامرائي: ١٨٢/٢ . أما رواية البكري لهذا البيت فهي:

للفتى لبَّ يعيشُ به

ينظر: اللآلي في شرح أمالي القالي : ٣١٩/١ .

(١٠٣) صدر القرار في الدورة التاسعة والأربعين ، لسنة ١٩٨٢-١٩٨٣ م . ينظر:

في أصول اللغة : ٦٤-٦٥ .

(١٠٤) ينظر: م.ن : ٦٤/٤ .

(١٠٥) في أصول اللغة : ٦٤/٤ . برواية : ((ساطعاً)) بدلاً من ((لامعاً)) ، وينظر:

نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، التلمساني : ٣٨١/٥ ، وتهذيب

اللغة : ١٣٦/٥ ، ولسان العرب : ١٤٠/٢ ، والتاج : ٣٢٠/٥ .

(١٠٦) في أصول اللغة: ١٢٢/١-١٢٣ ، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين

عاماً) : ٦٢-٦٣ .

(١٠٧) في أصول اللغة : ١٢٢/١ .

(١٠٨) م.ن : ١٢٧/١ .

(١٠٩) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣٩٦/٢ ، ٩٤/٣ ، وفي أصول اللغة: ٢٣٥/١ .

(١١٠) ينظر: في أصول اللغة : ١٢١/١ .

(١١١) م.ن : ١٦٤/٢ .

- (١١٢) أي : ((لا فرق بين أن يكون النعت مشتقاً أو غيره)) في صحة وقوعه نعتاً إذا كان وضعه ، أي : وضع غير مشتق وذلك لغرض المعنى .
ينظر: م.ن : ١٦٥/٢ .
- (١١٣) م.ن : ١٦١/٢ .
- (١١٤) أخرجه مسلم في صحيحه عن ابن عمر : ١٩٧٣/٤ ، رقم الحديث [٢٥٤٧] ، وأحمد في مسنده : ٤٤٠/٩ ، رقم الحديث [٥٦١٩] ، والترمذي في سننه : ١٥٣/٥ ، رقم الحديث [٢٨٧٢] ، وابن ماجه في سننه : ١٣٢١/٢ ، رقم الحديث [٣٩٩٠] ، والطبراني في معجمه الصغير : ٢٥٢/١ .
- (١١٥) في أصول اللغة : ١٦١/٢-١٦٢ .
- (١١٦) م.ن : ١٦٣/٢ .
- (١١٧) ينظر: حاشية الصبان : ٩٤/٣ ، وفي أصول اللغة : ١٦٤/٢ . وقوع المصدر نعتاً .
- (١١٨) في أصول اللغة : ١٦٤/٢ .
- (١١٩) ينظر: م.ن : ١٦٢/٢-١٦٤ .
- (١٢٠) ينظر: م.ن : ١٦٢/٢-١٦٣ .
- (١٢١) ينظر: م.ن : ١٦٢/٢-١٦٣ .
- (١٢٢) ينظر: م.ن : ١٦٤/٢ .
- (١٢٣) صدر القرار من قبل مجمع القاهرة : في النعت بالمصدر في جلسته العاشرة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين؛ وبالجلسة الثالثة والعشرين من جلسات المجمع في الدورة نفسها . ينظر: في أصول اللغة : ١٦٠/٢ .
- (١٢٤) ينظر: م.ن : ١١١/٤-١٢٨ .
- (١٢٥) ينظر: م.ن : ١٢٨/٤ .
- (١٢٦) ينظر: م.ن : ١٢٨/٤ .
- (١٢٧) ينظر: شرح الكافية ، للرضي : ٤٤٨/٤ ، وفي أصول اللغة : ١٢٨/٤ .

- (١٢٨) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٢٣٧/١. يقول: ((إذ المعنى على التعيين والتحقيق، لا على الاستفهام، وإنما الهمزة ها هنا مستعارة للتسوية، وليس المراد منها الاستفهام)). وفي أصول اللغة: ١٢٨/٤.
- (١٢٩) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٣٦٩/١، ١٠١/٥-١٠٢، وفي أصول اللغة: ١٢٨/٤.
- (١٣٠) ينظر: في أصول اللغة: ١٢٨/٤.
- (١٣١) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٤٥٠/٤، وفي أصول اللغة: ١٢٨/٤.
- (١٣٢) ينظر: البحر المحيط: ١٧١/١، وفي أصول اللغة: ١٢٨/٤.
- (١٣٣) ينظر: عرس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي: ٢٤٦/٢-٢٤٧، وفي أصول اللغة: ١٢٨/٤.
- (١٣٤) ينظر: إعراب ثلاثين سورة: ٦٤، وفي أصول اللغة: ١٢٨/٤. وأيضاً شرح المفصل: ٢١٧/١.
- (١٣٥) ينظر: في أصول اللغة: ١٢٨/٤.
- (١٣٦) ينظر: التذليل والتكميل: ١٢٨/٦، وفي أصول اللغة: ١٢٩/٤.
- (١٣٧) ينظر: في أصول اللغة: ١٢٩/٤، والمعاني المجازية التي خرج إليها أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم، الدكتور قيس إسماعيل الأوسي، بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي: مج ٤٠/٣-٤: ٣٢٦.
- (١٣٨) مجاز القرآن، لأبي عبيدة: ٢٨٧/١، وينظر: المعاني المجازية التي خرج إليها أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم: ٣٢٦.
- (١٣٩) ينظر: التذليل والتكميل: ١٤٣/٦، وفي أصول اللغة: ١٢٩/٤.
- (١٤٠) ينظر: في أصول اللغة: ١٢٩/٤.
- (١٤١) الكشاف: ٣٢٤/١.
- (١٤٢) الصاحبي: ١٨٨.
- (١٤٣) البحر المحيط: ٥٨٤/١.
- (١٤٤) ينظر: في أصول اللغة: ١٣٠/٤.
- (١٤٥) ينظر: في أصول اللغة: ١٣٠/٤.

- (١٤٦) البحر المحيط : ٢٠٤/٨ ، والكشاف : ٢٢/٦ .
- (١٤٧) ينظر: في أصول اللغة : ١٣٢/٤ ، لم نعثر عليه في ديوانه ؛ ولكن أستشهد به ابن هشام في المغني : ٢٧٣ ، ٥٥٦ ، وأوضح المسالك : ٤٠٨/٣ ، والمرادي في توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : ١٠٥٠/٢ .
- (١٤٨) ينظر: في أصول اللغة : ١٣٨/٣ .
- (١٤٩) ينظر: م.ن : ١٤٢/٣ .
- (١٥٠) العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الدكتور عدنان الخطيب : ٢٢٩ ، وينظر: في أصول اللغة : ١٤٢/٣ - ١٤٣ .
- (١٥١) ينظر: في أصول اللغة : ١٤٢/٣ - ١٤٣ .
- (١٥٢) م.ن : ١٤٢/٣ .
- (١٥٣) م.ن : ١٤٣/٣ .
- (١٥٤) م.ن : ١٣٨/٣ .
- (١٥٥) م.ن : ١٤٣/٣ .
- (١٥٦) كتاب سيبويه : ٢١٧/٤ .
- (١٥٧) ينظر: مغني اللبيب : ١٣٧/١ .
- (١٥٨) ينظر: معاني النحو ، السامرائي : ١٧/٣ .
- (١٥٩) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب : ١٦٦ ، صدر القرار في الجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الرابعة والعشرين ، والجلسة الرابعة والعشرين مجلس المجمع في الدورة نفسها .
- (١٦٠) ينظر: معاني الحروف ، الرماني : ٤٥ - ٥٠ ، والأزهية في علم الحروف : ٢٨٣ ، والجنى الداني : ٣٦ ، ورصف المباني : ٢٢٠ ، والمغني : ١٣٧ ، وشرح الكافية ، الرضي : ٢٧٠/٤ ، ٢٨٠ ، وارتشاف الضرب من لسان العرب : ١٦٩٥/٤ ، وهمع الهوامع : ١٥٦/٤ .. وغيرها .

(١٦١) وفي رواية الديوان :

فَلأَيًّا بِلأَيِّ ما حَمَّنا وِلدِنا

على ظَهْر مَحْبُوكِ السَّرَةِ مُحَنَّبِ

ديوان امرئ القيس : ٥٠.

(١٦٢) ينظر: القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب : ١٦٦.

(١٦٣) ديوان زهير بن أبي سلمى : ٩٠.

(١٦٤) المعجم الوسيط : ٣٠٧/١.

(١٦٥) التاج: (نو) ٤٠/٤٢٦.

(١٦٦) اللسان : مادة (نو) ١٥/٣٦٤.

(١٦٧) في أصول اللغة : ٤/٥٣٧.

(١٦٨) م. ن : ٤/٥٥٤ ، عن جريدة الأهرام المصرية .

(١٦٩) المعجم الوسيط : ٣٠٧/١.

(١٧٠) ينظر: في أصول اللغة : ٣/١٤٤.

(١٧١) المغني : ٣٢٢-٣٢٣.

(١٧٢) ينظر: في أصول اللغة : ٣/١٤٦.

(١٧٣) م.ن : ٣/١٤٨.

(١٧٤) ينظر: م.ن : ٣/١٥٠.

(١٧٥) مجمع الأمثال : ٣١٣/١ وينظر: في أصول اللغة : ٣/١٥٢.

(١٧٦) ينظر: في أصول اللغة : ٣/١٤٤-١٤٥.

(١٧٧) ينظر: محاضر جلسات المجمع الدورة السابعة والأربعين : ٤١٠.

(١٧٨) كتاب سيبويه : ٢/٣٠٢.

(١٧٩) اللسان : مادة (شيء) : ١/١٠٣.

(١٨٠) ينظر: في أصول اللغة : ٣/١٥٣.

(١٨١) م.ن : ٣/١٣٠.

(١٨٢) م.ن : ٣/١٣٢-١٣٣.

(١٨٣) م.ن : ٣/١٣٢-١٣٣.

- (١٨٤) م.ن : ١٣٣/٣ .
- (١٨٥) في أصول اللغة : ٢٨٠/٤ .
- (١٨٦) م.ن : ٣٠٧/٤ وما بعدها، وإخراج غير وسوى من باب الاستثناء، الدكتور شوقي ضيف، ضمن البحوث المقدمة إلى مؤتمر الدورة الخامسة والخمسين، لسنة ١٩٨٩ م .
- (١٨٧) ديوان أبي الطيّب المتنبّي : ٢٢٤/٢ .
- (١٨٨) كتاب سيوييه : باب (غير) : ٣٤٣/٢ .
- (١٨٩) المقتضب : باب الاستثناء بغير : ٤٢٢/٤ .
- (١٩٠) في أصول اللغة : ٣٠٨-٣٠٩/٤ .
- (١٩١) همع الهوامع : ٢٧٧/٣-٢٨٠، وشرح المفصل : ٦٩/٢-٧٤، وحاشية الصبان : ٢٣٣/٢ .
- (١٩٢) ينظر: في أصول اللغة : ٣٠٩-٣١١/٤ .
- (١٩٣) م.ن : ٣١٠/٤ . نقلاً عن ابن هشام .
- (١٩٤) م.ن : ٣١٤/٤ .
- (١٩٥) م.ن : ٣١٤-٣١٥/٤ .
- (١٩٦) م.ن : ٣١٥/٤ .

ثبت المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، بتحقيق : الدكتور رجب عثمان محمد ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- الأزهية في علم الحروف ، علي بن محمد النحوي الهروي (ت نحو ٤١٥هـ) ، بتحقيق : عبد المعين الملوح ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بأبن خالويه (ت ٣٧٠هـ) ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٦٠هـ - ١٩٤١م .
- إعراب القرآن ، المنسوب للزجاج ، بتحقيق ودراسة : إبراهيم الابياري ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الدكتور رشاد الحمزاوي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٩٨٨م .
- الأغاني ، لأبي الفرج علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم بن عبد الرحمن بن مروان بن محمد بن مروان الحكم الأموي (٢٨٤هـ/٨٩٧م - ٣٥٦هـ/٩٦٦م) ، بتحقيق : سمير جابر ، دار الفكر ، بيروت ، (ب.ت) .
- أمالي ابن الشجري ، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت ٥٤٢هـ) ، بتحقيق : الدكتور محمود محمد الطناحي ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- الانتصار لسبويه على المبرد ، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي (ت ٢٣٢هـ) ، دراسة وتحقيق : الدكتور زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

- أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك ، لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبدالله بن هشام (ت ٧٦١هـ) ، بتحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. (ب . ت) .
- بحوث وتحقيقات لغوية متنوعة ، الشيخ أحمد العوامري ، ضمن البحوث المنشورة في مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، ج ١ ، ١٩٣٥م.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ) ، بتحقيق : عبد العليم الطحاوي ، المكتبة العلمية ، بيروت - لبنان ، (ب . ت).
- تاج العروس من جواهر القاموس ، لأبي الفيض محمد بن محمد بن عبدالرزاق الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) ، بتحقيق : مجموعة من المحققين ، دار الهداية، (ب . ت) .
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، الأعلام الشنتمري ، بتحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ط ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م .
- التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، بتحقيق : الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، (ب . ت) .
- التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهرى ، دار الفكر، (ب . ت) .
- التطور الدلالي بين لغة الشعر الجاهلي ولغة القرآن الكريم " دراسة دلالية مقارنة" ، عودة خليل عودة ، مكتبة المنار ، الأردن ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .
- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ، الدكتور رمضان عبدالنواب ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر ، مطبعة المدني ، ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م .
- تفسير البحر المحيط ، محمد بن يوسف بن علي الشهير بـ(أبي حيان الأندلسي) (ت ٧٤٥هـ) ، بتحقيق : الشيخ عادل أحمد عبدالوجود والشيخ علي محمد معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م .

- تقرير لجنة الأصول المقدم إلى مؤتمر المجمع ، الدورة الحادية والخمسون ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، ع ٢٨٤/٢٩/٢٣٤ .
- تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ) ، بتحقيق : محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ٢٠٠١م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك ، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ) ، بتحقيق : عبدالرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، ط ١ ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م .
- الجمل في النحو ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) ، بتحقيق : الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، ودار الأمل ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .
- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام ، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (ت أوائل ق ٤) ، بتحقيق : الدكتور محمد علي الهاشمي ، لجنة البحوث والتأليف والترجمة والنشر ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٠١هـ-١٩٨١م .
- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ) ، علق عليه ووضع حواشيه : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، صنعهُ الحسن بن قاسم المرادي ، بتحقيق : فخر الدين قباوه والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م .
- حاشية الشيخ ياسين بن زين الحمصي على التصريح ، المطبعة الأزهرية المصرية ، ط ٢ ، ١٣٢٥هـ .
- حاشية الصبان، أحمد محمد بن علي المعروف بـ(الصبان الشافعي) (ت ١٢٠٦هـ) على شرح الأشموني (ت نحو ٩٠٠هـ) ، بتحقيق: طه عبدالرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية ، (ب . ت) .

- الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، لأبي محمد عبد الله بن محمد ابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) ، بتحقيق : سعيد عبدالكريم سعودي ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان ، (ب . ت) .
- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، بتحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان (ب . ت) .
- دراسات في العربية وتاريخها ، الشيخ محمد الخضر حسين (ت ١٩٥٨م) ، جمعه ونشره علي الرضا التونسي ، المكتب الإسلامي ومكتبة دار الفتح ، دمشق ، ط٢ ، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م .
- دلالة الألفاظ ، الدكتور إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ط٥ ، ١٩٨٤م .
- ديوان ابن الرومي؛ لأبي الحسن علي بن العباس بن جريج (ت ٢٨٣هـ أو ٢٨٤هـ)، شرح : الأستاذ أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ٣ ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
- ديوان أبي الطيب المتنبي ، بشرح أبي البقاء العكبري (ت ٦١٠هـ) ، المسمى التبيان في شرح الديوان ، ضبط نصه وصححه الدكتور كمال طالب ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ٢ ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .
- ديوان امرئ القيس (ت ٧٢ق.هـ - ٥٤٠م) ، بتحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، ط ٥ ، ١٩٩٠م .
- ديوان زهير بن أبي سلمى (ت ١٣ هـ - ٦٠٩م) ، شرحه وقدم له : الأستاذ علي حسن فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- ديوان سحيم عبد بني الحساس ، بتحقيق : عبد العزيز الميمني ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م .
- ديوان طرفة بن العبد البكري (ت ٦٢ق.هـ - ٥٦٠م) ، شرح الأديب يوسف الأعم الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ)، بتحقيق : درية الخطيب ولطفي الصقال ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٧٥م .

- ديوان مجنون ليلي ، جمع وتحقيق وشرح عبدالستار أحمد فراج ، دار مصر للطباعة ، ١٩٧٩م .
- ديوان الهذليين ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٣٨٤هـ-١٩٦٥م .
- رسالة الغفران ، لأبي العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ) ، بتحقيق وشرح : الدكتورة عائشة عبد الرحمن بنت الشاطي ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٩ ، ١٩٩٣م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للإمام أحمد بن عبدالنور المالقي (ت ٧٠٢هـ) ، بتحقيق : الدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط٣ ، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م .
- سفر السعادة وسفير الإفادة ، علم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣هـ) ، بتحقيق : الدكتور محمد أحمد الدالي ، دار صادر، بيروت . لبنان ، ط٢ ، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م .
- سنن ابن ماجة ، لأبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ) ، بتحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، بيروت - لبنان، (ب . ت) .
- سنن الترمذي ، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي ، بتحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرين ، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان (ب . ت).
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى (ت ٩٠٥هـ) ، بتحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط١ ، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م .
- شرح درة الغواص في أوهام الخواص للحريري ، شهاب الدين أحمد الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ) ، مطبعة الجوائب ، القسطنطينية ، ط١ ، ١٢٩٩هـ .
- شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (ت ٦٨٦هـ) ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي - ليبيا ، ط٢ ، ١٩٩٦م .
- شرح المفصل للزمخشري ، لموفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط١ ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م .

- شروح التلخيص، سعد الدين التفتازاني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (ب.ت).
- شعر القحيف العُقيلي: الدكتور حاتم صالح الضامن، (بحث) منشور في مجلة العلمي العراقي، مج ٢٥٢/٣/٣٧. ذو الحجة ١٤٠٦هـ - أيلول ١٩٨٦م.
- الشوارد أو ما تفرد به بعضُ أئمة اللغة، الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (ت ٦٥٠هـ)، بتحقيق: مصطفى حجازي ومراجعة الدكتور محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط ١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- الصاحبى في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لأبي الحسن أحمد بن فارس زكريا الرازي اللُّغوي (ت ٣٩٥هـ)، بتحقيق: الدكتور عمر فاروق الطباع، دار مكتبة المعارف للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، بتحقيق: محمد زكريا يوسف، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط ٤، يناير ١٩٩٠م.
- صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر)، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت ٢٥٦هـ)، بتحقيق: الدكتور مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير اليمامة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، بتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، (ب.ت).
- عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري، بتحقيق: ناديا علي الدولة، دمشق، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
- عرس الأفراس في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي، مؤسسة دار البيان العرب للطباعة والنشر والتوزيع ودار الهادي، بيروت. لبنان، ط ٤، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- العلاقات الدلالية في التراث البلاغي العربي دراسة تطبيقية، الدكتور عبد الواحد حسن الشيخ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ط ١، ١٤١٩-١٩٩٩م.

- علم الدلالة ، الدكتور أحمد مختار عمر ، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- علم الدلالة دراسة وتطبيقاً ، الدكتورة نور الهدى لوشن ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي - ليبيا ، (ب.ت) .
- علم الدلالة والمعجم العربي ، الدكتور عبد القادر أبو شريفة وآخرون ، دار الفكر، عمان - الأردن ، ١٩٨٩م .
- علم اللغة ، الدكتور حاتم صالح الضامن ، مطبعة التعليم العالي ، العراق - الموصل ، ١٩٨٩م .
- علم اللغة ، الدكتور علي عبد الواحد وافي ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط ٩ ، ٢٠٠٤م .
- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، الدكتور محمود السعران ، ط ٢ ، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٧م .
- عودة التاريخ : الانتروبولوجية المعرفية العربية " دراسة في الأناسة المعرفية العربية التاريخية اللغوية ووحدها (حتى الألف الثاني قبل الميلاد) " ، الدكتور جمال الدين الخضور ، اتحاد الكتاب العرب ، ١٩٩٧م .
- العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية بالقاهرة (١٩٣٤-١٩٨٤م) مسرد كامل لمقرراته اللغوية - تسجيل تصويري لمؤتمراته السنوية ١٩٧١-١٩٨٤م ، الدكتور عدنان الخطيب ، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر ، دمشق - سوريا ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها : الشيخ أحمد الإسكندري ، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ، المطبعة الأميرية ، ج ١ ، ١٩٣٥م .
- فقه اللغة : الدكتور علي عبد الواحد وافي ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ٣ ، ٢٠٠٤م .
- في أصول اللغة (مجموعة القرارات التي أصدرها المجمع) ، أخرجها وضبطها محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين ، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، سنة الطباعة متباينة بين الأجزاء من (١-٤) ، (١٩٦٩-٢٠٠٣م) .

- القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب من ١٩٣٤م إلى ١٩٨٧م ، أعدها وراجعها محمد شوقي أمين وإبراهيم التريزي ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م .
- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت ١٨٠هـ)، بتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت - لبنان، (ب.ت).
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت ٥٣٨هـ) ، بتحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض والدكتور فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي ، مكتبة العبيكان ، الرياض- المملكة العربية السعودية ، ط ١ ، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م .
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ، لأبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي (ت ٥٤٣هـ) ، بتحقيق : الدكتور محمد أحمد الدالي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م .
- الكليات ، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) ، بتحقيق : عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ط ٢ ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م .
- اللآلي في شرح أمالي القالي ، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري (ت ٤٨٧هـ)، بتحقيق : عبد العزيز الميمني ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م .
- اللزوميات ، لأبي العلاء المعري ، بتحقيق : أمين عبد العزيز الخانجي ، منشورات مكتبة الهلال ، بيروت ، ومكتبة الخانجي ، القاهرة، (ب.ت) .
- لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدين محمد مكرم بن منظور الأفرقي المصري (ت ٧١١هـ)، دار صادر ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٩٥٦م .
- اللغة ، فندريس ، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ١٩٥٠م .

- مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت ٢١٠هـ) ، علّق عليه : الدكتور محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة . (ب . ت) .
- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني : ع ٢٨٤/٢٩/٢٣٤ .
- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ج ١ ، المطبعة الأميرية ، ١٩٣٤ م .
- مجمع الأمثال ، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني (ت ٥١٨هـ) ، بتحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، (ب . ت) .
- مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (١٩٣٢-١٩٦٢م) مجموعة القرارات العلمية من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين ، الدكتور إبراهيم بيومي مذكور ، أخرج المجموعة وعلّق عليها محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين، مطبعة الكيلاني، القاهرة - مصر ، ط ٢ ، (ب . ت) .
- مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً (١٩٣٤-١٩٨٤م) ، الدكتور شوقي ضيف ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .
- محاضر جلسات مجمع القاهرة الدورة الأولى ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، ١٩٣٦م .
- محاضر جلسات مجمع القاهرة الدورة الثلاثين ، (مؤتمر بغداد) ، مشتركة مع المجمع العلمي العراقي ، مطبعة مجمع العلمي العراقي ، ١٩٦٥م .
- محاضر جلسات مجمع القاهرة الدورة السابعة والأربعين ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ١٤٠١هـ-١٩٨١م .
- مدخل إلى علم اللغة ، الدكتور محمود فهي حجازي ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، (ب . ت) .
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) ، شرح وتحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ، المطبعة العصرية ، بيروت - لبنان ، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ) ، بتحقيق : شعيب الأرنؤوط وآخرين ، مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م .

- المصباح المنير ، أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ ، بتحقيق : يوسف الشيخ محمد ، المكتبة العصرية ، بيروت - لبنان، (ب . ت) .
- معاني الحروف ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (ت ٣٨٤هـ) ، بتحقيق وأخراج شواهد : الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار ومكتبة الهلال، بيروت ودار الشروق جدة ، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م .
- المعاني المجازية التي خرج إليها أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم ، الدكتور قيس إسماعيل الأوسي ، ضمن البحوث المنشورة ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، مج ٤٠/٣-٤ ، لسنة ١٤١٠هـ-١٩٨٩م .
- معاني النحو ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان، ط ١ ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م .
- المعجم الصغير ، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني ، بتحقيق : محمد شكور محمود الحاج أمير ، دار عمار ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .
- المعجم الكبير ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث ، ط ١ ، سنة الطباعة متباينة ، (من حرف الهمزة حتى حرف الذال) سنة ٢٠٠٨م .
- معجم مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ) ، راجعه وعلق عليه أنس محمد الشامي ، دار الحديث للطباعة والنشر ، القاهرة - مصر ، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م .
- المعجم الوجيز ، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، المركز العربي للثقافة والعلوم ، بيروت - لبنان ، (ب . ت) .
- المعجم الوسيط ، قام بإخراجه إبراهيم مصطفى وآخرون ، وأشرف على طبعه عبد السلام محمد هارون ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، (ب . ت)
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، بتحقيق : الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط ٦ ، ١٩٨٥م .

- المفردات في غريب القرآن ، الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ) ، ضبطه وراجعهُ محمد خليل عيتاني ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، ط٤ ، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م
- المفضليات ، المفضل بن محمد بن يعلي بن عامر بن سالم الضبي الكوفي (ت ١٧٨هـ الراجح) ، بتحقيق : أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، مطبعة المعارف ، القاهرة ، ١٣٦١هـ .
- المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، بتحقيق: محمد عبدالخالق عزيمة، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة، ط٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م .
- النحو العربي نقد وبناء ، الدكتور إبراهيم السامرائي ، دار الصادق ، بيروت - لبنان ، ١٩٦٨م .
- النحو الوافي ، الدكتور عباس حسن (ت ١٩٧٩م) ، مطبعة دار المعارف مصر، ط٣ ، ١٩٧٤م.
- نظرات دقيقة حول بعض وكل ، عبدالرحمن محمد إسماعيل ، ضمن البحوث المنشورة في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، مج ٧٩١/٤/٥٨ .
- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، أحمد بن المقرئ التلمساني ، بتحقيق : الدكتور إحسان عباس ، دار صادر، بيروت - لبنان ، ط١ ، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه ، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعم الشنتمري ، دراسة وتحقيق : رشيد بلحبيب ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المملكة المغربية ، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية ، الإمام أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن بن السيوطي (ت ٩١١هـ) ، بتحقيق : أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط١ ، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.